جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية

الأحزاب السياسية و النظم الإنتخابية

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

إعداد: د. سويقات عبد الرزاق

السنة الجامعية 2020-2021

مقدمة

شكلت الأحزاب السياسية في الدول الحديثة إحدى أهم الأدوات التي تعكس نشاط المجتمع، ويعتبر وجود الأحزاب السياسية المتعددة وحرية الانتماء إليها والمشاركة بنشاطاتها معيارا جوهريا لتكريس الديمقراطية والحريات الشخصية للمواطنين، للتعبير عن آرائهم السياسية، وآرائهم حول القضايا العامة التي تمس المجتمع وتقدمه. إن وجود الأحزاب المتعددة ومشاركتها الفعلية في المجالس المنتخبة تعتبر إحدى أهم الآليات الفاعلة لتوفير المساءلة على السلطات التنفيذية وإدارتها لشؤون المجتمع، والذي يرفع بدوره القدرة على المساءلة والإصلاح في حال حدوث الخلل في التنفيذ أو في حالات خروج السلطات التنفيذية عن رغبات وإرادات الشعوب فيها.

تشكل الانتخابات العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي الحديث باعتبارها أداة تمكن المحكومين من اختبار حكامهم ومحاسبتهم، وتعتبر وسيلة رئيسية لإشراك قطاع كبير من قوى المجتمع في السلطة، وهي آلية للمساءلة بما يضمن تجاوب التصرفات الحكومية مع المتطلبات الحقيقية للمواطنين،

تستند نزاهة العملية الانتخابية، بشكل رئيسي، على النظام الانتخابي الذي ينظم عملية الانتخابات في مراحلها المختلفة، ويتيح لكل أطراف العملية الانتخابية من ناخبين ومرشحين ومشرفين، الوقوف على الكيفية التي يتم من خلالها إدارة الانتخابات والإعلان عن نتائجها.

احتلت دراسة الأحزاب السياسية و النظم الانتخابية مكانا هاما لدى علماء السياسة و القانون الدستوري منذ بداية القرن العشرين لما لها من آثار و انعكاسات واسعة و عميقة على النظام السياسي في الدولة. وسنحاول أن نتناول في هذه المطبوعة موضوع الأحزاب السياسية و النظم الانتخابية، انطلاقا من بعض ما توصلت إليه تلك الدراسات ، و قسمنا الدراسة إلى ثلاث محاور ، حيث نتعرض في المحور الأول إلى مفهم الحزب السياسي ، و نتطرق في المحور الثاني إلى مفهوم النظام الانتخابي ، و أخيرا نتعرض في المحور الثالث إلى تحليل التأثيرات السياسية للنظم الإنتخابية .

المحاضرة الأولى:

I - مفهوم الحزب السياسي:

سنحاول التعرض لمفهوم الحزب السياسي ، من خلال التطرق إلى تعريف الحزب السياسي، و كذلك التعرض إلى أنواع الأحزاب السياسية و أخيرا التطرق إلى وظائف الأحزاب السياسية

أولا: تعريف الحزب السياسي

لقد تعددت تعاريف الحزب السياسي، وذلك لاختلاف الآراء والخلفية الإديولوجية للباحثين الذين حاولوا تحديد هذا المفهوم، حيث هناك من عرفه باعتباره تنظيما، وهناك من عرفه من خلال المبادئ والإيديولوجية، في حين نجد فريق آخر من الباحثين يعرفه من خلال الوظائف.

1- تعريف الحزب باعتباره تنظيما

يعتبر المدلول التنظيمي أقدم المدلولات التي إستخدمها الباحثين في تعريف الحزب، و يرجع ذلك إلى نشأة الأحزاب حيث كانت مرتبطة بعملية الإنتخاب و محاولة دفع الناخب عن طريق التنظيم على دعم مرشح الحزب، لذلك نجد موريس دوفرجيه Maurice Duverger يركز على البناء التنظيمي في تعريفه للحزب السياسي بقوله إن الحزب ليس جماعة واحدة و لكنه تجمع لعدة جماعات أو مجموعات صغيرة منتشرة في أنحاء البلاد من أقسام و لجان و مجتمعات محلية ترتبط ببعظها بنظم تنسيق فيما بينها.[1]

في حين يقول ماكس فيبر إن إصطلاح الحزب يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الإنتماء الحر و الهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء[2].

و كذلك نجد التركيز على البناء التنظيمي العام للحزب واضحا في تعريف Samuel Eldersvehd. حيث يقول الحزب السياسي هو جماعة إجتماعية، نظام له هدف و نشاط مرسوم من خلال ذلك المجتمع العريض، تتكون هذه الجماعة من أفراد متفقين على أدوار محددة و متصرفين على

---

[1] حمدي عطية مصطفى عامر، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي و الإسلامي دراسة مقارنة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013، ص 25
أنظر
Maurice duverger , les parties politique,paris : librairie armand cplin,1976,p 62

[2] نور الدين حاروش ، الأحزاب السياسية ، الجزائر : دار الأمة، 2009، ص 14

أساس أعضاء ممثلين لهذا المجموع المحدد و القابل للتعريف، و بالتالي فهو تنظيم و بناء. أما هارولد لاسويل H.laswel فيرى أن الحزب هو تنظيم يقدم مرشحين بإسمه في الإنتخابات .[1] و يعيب هذا المدلول التنظيمي قصوره عن شمول ظاهرة الأحزاب ككل و إعطائها تعريفا جامعا مانعا.

2- تعريف الحزب بالنظر إلى مبادئه و أهدافه –المدلول الإيديولوجي-

يركز هذا الفريق على المدلول الإيديولوجي للحزب، فيعرفون الحزب من خلال النظر إلى مبادئه و أهدافه، فيعرف الفيلسوف أدموندبيرك الحزب السياسي بأنه مجموعة من الناس إتحدت لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق الجهود المشتركة، على أساس المبادئ الخاصة التي اتفقوا على تحقيقها. و يعرف v.o key الحزب بأنه هيئة من الأشخاص يتحدون من خلال نضال مشترك لمصلحة قومية أو لمبدأ محدد متفق عليه بينهم.

و يعرف أندريو هوريو الحزب السياسي بأنه تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني و محلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق هدف معين [2] و يعيب هذا التعريف الذي يقتصر على المدلول الأيديولوجي أنه يتجاهل جوانب أخرى من الأحزاب لا تقل أهمية على الجانب الأيديولوجي، كالجانب التنظيمي، و الجانب الوظيفي، كما أن الأخذ بالجانب الأيديولوجي وحده قد لا يعطي صورة صادقة عن الحزب، و كذلك يؤخذ على هذا التعريف أنه لا يمكنه أن يمثل كل الأحزاب في واقعها و تطورها فهناك أحزاب لا تعتنق أيديولوجية معينة، و هناك أحزاب تتخلى عن أيديولوجيتها تحت ضغط الظروف الواقعية بحيث يكون التطبيق على خلاف النظرية[3]

3- تعريف الحزب بالنظر إليه باعتبار وظائفه -المدلول الوظيفي-

يركز بعض الباحثين في تعريفهم للحزب السياسي على المدلول الوظيفي للحزب و تتبلور أهم وظائف الأحزاب في تولي الحكم ، فيعرفه R.aron بأنه تنظيم من أجل ممارسة السلطة سواء العمل على تولي السلطة أو الإحتفاظ بها. و هذا هو المعنى الذي يؤكد عليه A.bouns في تعريفه للحزب بأنه هو مجموعة من الناس تسعى للسيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم. كما يؤكد Schtoschnehder أن الحزب هو محاولة منظمة للوصول إلى الحكم بحيث لا يمكن تعريف الحزب دون الإلتفات إلى هذا العامل ، فهذا العامل هو القاسم المشترك بين جميع الأحزاب[4].

[1] نور الدين حاروش ،مرجع سابق ، ص 14
[2] بلال أمين زين الدين ، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة دراسة مقارنة، الإسكندرية :دار الفكر الجامعي،2013، ص 17
[3] حمدي عطية مصطفى عامر ، مرجع سابق، ص 27
[4] نفس المرجع، ص 28

و يحدد شلنجر Shalanger مفهوم الحزب في مظهر واحد من مظاهره و هو هدف الوصول للسلطة، إذ يعتبره تنظيما يسعى للوصول إلى السلطة في الأنظمة الديمقراطية، و كأن هذا التعريف يستبعد من معنى الحزبية كل الأحزاب التي لا توجد في الدول الديمقراطية، لذلك نجد جيمس كولمان J.kolman يوسع من دائرة مفهومه للحزب السياسي لتنطبق على كل الأنظمة السياسية بقوله الحزب له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح و المعلن هو الوصول إلى الحكم إما منفردا أو مؤتلفا مع أحزاب أخرى[1].

لكن لا تقتصر وظيفة الحزب السياسي على وظيفة تولي الحكم، بل يلعب الحزب دورا هاما في تكوين الرأي العام، و يقوم بدور الوسيط بين السلطة و المجتمع فيقرر DE.Apter في هذا الصدد أن أهم وظيفة للحزب هي قيامه بتنظيم و توجيه الرأي العام و تلمس احتياجات الناس، و نقل هذه الإحتياجات إلى الأجهزة المسؤلة، بحيث يعمل الحزب على التقريب بين الحكام و المحكومين[2]. و عرف جوزيف لا بالومبارا Lapalombara الحزب السياسي بأنه تنظيم رسمي هدفه وضع و تنفيذ السياسات العامة[3].

ولكن الجانب الوظيفي للحزب على الرغم من أهميته لا يمكن الإرتكاز عليه وحده في تعريف الحزب، فالأحزاب في وظائفها لا تقف عند حد تولي الحكم، بل هي تقوم إلى جانب ذلك بوظائف أخرى متعددة، كما تتفاوت الأحزاب فيما بينها بالوظائف التي تقوم بها. وأيا كانت التعريفات التي قدمها الباحثين و الفقهاء، نجد أنها تدور جميعا حول عناصر واضحة و محددة إذا ما توافرت كنا بصدد حزب سياسي، الأمر الذي يجعلنا نجعلها في تعريف واحد بأنه كيان منظم من الأفراد اتحدت و توافقت آرائهم و رؤاهم الفكرية و الفلسفية حول مبادئ و أفكار معينة بغية الوصول إلى الحكم بالطرق الديمقراطية من أجل إرساء و تطبيق هذه المبادئ و الأفكار التي تنعكس على النظام السياسي الراغبين فيه.و يبين هذا التعريف أنه يلزم لوجود الحزب ثلاثة عناصر أساسية:

1-تنظيم سياسي ذو هيكل معين

2-أعضاء من الشعب ينتمون إلى هذا التنظيم ويدافعون عن مبادئه.

3-هدف يتمثل في الوصول إلى الحكم بالأساليب الديمقراطية و ممارسة السلطة لتحقيق مبادئ الحزب و تنفيذ برنامجه السياسي.

---

[1] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 14
[2] حمدي عطية مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 27
[3] نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 14

المحاضرة الثانية:

ثانيا :أنواع الأحزاب السياسية

حينما ظهرت الأحزاب السياسية في بريطانيا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر كانت منقسمة إلى نوعين رئيسيين : أحزاب المحافظين من جهة، و أحزاب الأحرار من جهة أخرى و أصبح ذلك هو الطابع المميز للأحزاب السياسية في أوربا خلال ثلثي القرن التاسع عشر ثم ظهرت الأحزاب الدينية و الأحزاب الإشتراكية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، و لقد كانت المناقشات في الولايات المتحدة الأمريكية في البداية بين الديمقراطيين الذين يدافعون عن حقوق الولايات، و الفيدراليين المنادين بتقوية سلطات الحكومة المركزية الإتحادية الذين حل محلهم الجمهوريون بعد ذلك. و في الوقت الراهن يوجد أنواع عديدة من الأحزاب السياسية في دول العالم المختلفة، كما توجد تصنيفات فقهية لأنواع الأحزاب السياسية المعاصرة.إلا أنه و قبل أن نعرض لهذه الأنواع و التصنيفات نشير إلى التصنيف الشائع لهذه الأحزاب السياسية و هي أحزاب اليمين من جانب، و أحزاب اليسار من جانب آخر و بينهما أحزاب الوسط بالإضافة إلى تلك الأحزاب التي نشأت على كل طرف من الجانبين و هي أحزاب متطرفة تمثل اليمين المتطرف و اليسار المتطرف.[1] و نبين هذه التصنيفات و غيرها على النحو التالي

-قام الفقيه موريس ديفرجيه بتصنيف الأحزاب السياسية إلى ثلاثة مجموعات من الأنواع :

أول هذه المجموعات يتضمن نوعين رئيسيين من الأحزاب، يتمثل النوع الأول في أحزاب الإطارات و الكادرات و داخل هذا الإطار توجد أحزاب المحافظين و الأحرار التي ظهرت في أوربا في القرن التاسع عشر. و أيضا أحزاب الولايات المتحدة الأمريكية. كما يتفرع من هذه المجموعة من الأحزاب فرعين هما أحزاب الإطارات التقليدية التي كانت تعطى للقيادة التقدير من حيث الخطط البرامجية و السياسات العامة استنادا للكيفية التي يديرون بها الحزب و ليس استنادا إلى الكم العددي للمنتمين إلى هذا الحزب.و أحزاب الإطارات الجديدة التي تطورت في القرن العشرين و التي تحولت فيها تلك الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأولوية للإنتخابات.

بالإضافة إلى أن حزب العمال البريطاني قد ابتكر أسلوبا جديدا لحزب الإطارات في عام 1900 تمثل في تكوين لجان الحزب من قيادات وظيفية بجانب اللجان الأساسية التي تشكلت من ممثلين للنقابات الجمعيات الفكرية و التعاونيات.

[1] بلال أمين زين الدين، مرجع سابق، ص 30

أما النوع الثاني في مواجهة أحزاب الإطارات فهو أحزاب الجماهير التي تأسست على إنتشار المبادئ و الأفكار و الفلسفة الإشتراكية في القرن العشرين و التي تحولت بدورها إلى أشكال مختلفة من الأحزاب بواسطة الأحزاب الماركسية و الفاشية التي انتشرت في الدول الأوربية و على رأسها ألمانيا و إيطاليا و أنجلترا و فرنسا بالإضافة إلى كتلة الدول التابعة للإتحاد السوفيتي الأسبق مع الإشارة إلى أنه قد تمت محاكاة هذه الأحزاب من قبل أحزاب الإطارات التي أظهرت لديها الرغبة في الإنتقال إلى أحزاب الجماهير[1].

أما المجموعة الثانية للأحزاب عند الفقيه دوفرجيه فتقوم على التفرقة بين الأحزاب المباشرة و الأحزاب غير المباشرة، بحيث تكون الأحزاب مباشرة عندما يسمح لأي مواطن بالانضمام إلى عضويتها بمجرد تقدمه بطلب، و استيفاء كافة الإجراءات الأخرى المتطلبة للعضوية فيها ، نضير دفع اشتراك شهري أو سنوي لذلك، و يضرب مثلا لهذا النوع بالحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتألف من أفراد وقعوا على عريضة انضمام للحزب ، و يدفعون اشتراكا شهريا، و يحضرون بشكل منتظم اجتماعات شعبتهم المحلية.

أما الأحزاب غير المباشرة فهي لا تسمح لأحد باكتساب عضويتها بصورة مباشرة ، و إنما تكتسب العضوية بواسطة العضوية في جهات أخرى مرتبطة بنشاط الحزب مثل النقابات و التعاونيات و الجمعيات و التجمعات الفكرية مثل حزب العمال البريطاني سنة 1900 و الذي تكون من النقابات و الجمعيات و التعاونيات و كذلك التجمعات الفكرية التي اتحدت من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك، و لم يكن للحزب أتباع و لا أعضاء سوى أعضاء تجمعات الأساس السابق ذكرها[2].

أما ثالث المجموعات حسب الفقيه ديفرجيه فهو تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من الأحزاب السياسية، الأحزاب ذات الأغلبية و الأحزاب الكبيرة و الأحزاب الصغيرة، و يقصد بحزب الأغلبية الحزب الذي يملك الأغلبية المطلقة في البرلمان أو يجد نفسه قادرا على امتلاكها يوما ما بفعل الدور الطبيعي الذي تلعبه الأنظمة.أما الأحزاب الكبيرة فليس له أمل في الحصول على الأغلبية المطلقة إلا إذا توافرت لها ظروف استثنائية لا تتوافق مع طبيعة النظام. و إذا ما قامت باعتلاء السلطة وحدها فإنها لا تستطيع ممارستها إلا بموافقة و مساندة الأحزاب الأخرى، فهي لا تتولى أمور الحكم وحدها في الغالب إلا في ظل حكومة ائتلافية و يساعدها حجمها على أن تلعب دورا هاما داخل هذه التحالفات، فتحصل على الوزارات الأساسية و الوظائف القيادية، و إذا تولت هذه الأحزاب شأن المعارضة فإنها تلعب دورا

[1] أنظر

Maurice Duverger,institution politique et droit constitutionnel les grandes systemes politiques,paris :p.u.f,1920p100

[2] حمدي عطية مصطفى عامر ، مرجع سابق، ص 219

مؤثرا في السياسة العامة للدولة، أما الأحزاب الصغيرة فهي على النقيض ليس بمقدورها إلا أن تلعب دورا مكملا سواء كان في الحكومة أو المعارضة [1].

بينما اتجه رأي فقهي آخر يمثله الفقيهان بيير لامبير و أندريه ويميل إلى تقسيم الأحزاب السياسية إلى أربعة مجموعات أساسية هي :

1- الأحزاب البرجوازية التقليدية و تشمل أحزاب المحافظين و الأحرار.
2-الأحزاب الاشتراكية و تضم بين طياتها الأحزاب الماركسية.
3- الأحزاب الدينية و تحتوي على الأحزاب الكاتوليكية من جهة و الأحزاب البروتستانتية من جهة أخرى
4-أحزاب المزارعين و التي تتواجد بصفة أساسية في الدول الإسكندنافية.[2]

أما الأستاذ جاك كادار فقد قسم هذه الأحزاب إلى ثلاث مجموعات هي :
1- الأحزاب الحرة و الأحزاب المتسلطة 2-الأحزاب المنظمة و الأحزاب غير المنظمة 3-الأحزاب الصغيرة و الأحزاب ذات الأغلبية. في حين صنف الفقيه الدستوري الفرنسي جون جيكل الأحزاب السياسية إلى طائفتين رئيسيتين ، تتضمن الطائفة الأولى أحزاب الإطارات من ناحية ، و أحزاب الجماهير من ناحية أخرى ، و قد أخذ هذا التقسيم من الفقيه دوفرجيه ، و تشمل الطائفة الثانية أحزاب المناضلين من جهة ، و أحزاب الناخبين من جهة أخرى[3].

المحاضرة الثالثة:

ثالثا :وظائف الأحزاب السياسية

هناك العديد من الأسئلة تطرح عندما نتطرق لمعرفة وظائف الأحزاب السياسية و نشاطاتها و الأدوار التي يمكن أن تلعبها داخل النظام السياسي أو داخل النظام الإجتماعي ككل، و تختلف الآراء طبعا و الإجابات فيما يخص هذه الأسئلة، و لكن المؤكد أن العديد من الدارسين للأحزاب السياسية يرون أن هذه الأخيرة هي بمثابة أدوات للديمقراطية لأنه بدون أحزاب سياسية **لا** يمكن أن تكون هناك مناقشات سياسية منظمة و لا يمكن للمواطنين مواجهة السلطة القائمة، كما أن حرية التعبير و الاجتماعات و الائتلافات من أجل إسماع صوت المواطنين لا تكون حقيقية إلا بوجود الأحزاب، و على

[1] بلال أمين زين الدين، مرجع سابق، ص 34
[2] أنظر
Pierre La-lampere et Andre Demlchel,les regemes parlementaire eropeens,Paris,puf,1978,p 349
[3] جمدي عطية مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 232

العموم فإن وظائفها يمكن أن تشمل العديد من المجالات السياسية و الاجتماعية و التربوية و الاقتصادية و غيرها، فمن كونها وسيط بين الرأي العام و السلطة إلى وظيفة التربية السياسية و الاهتمام بمشاكل البلد و محاولة إيجاد الحلول و التكفل ببعض المشاكل الاجتماعية ناهيك عن الوظيفة الخاصة بالحزب في حد ذاته كنشر الدعاية له و جلب المنتسبين و المتعاطفين و المناضلين أي تقوم بعملية التجنيد الحزبي و منه اختيار الإطارات الحزبية التي تمثل الحزب و تطبق سياسته[1].

و هناك من يحدد وظائف الأحزاب الرئيسية بست وظائف و منهم P.H Merki و الذي حددها في التوظيف للمناصب القيادية و وظيفة البرامج و مراقبة و تنسيق أعمال الحكومة و محاولة الإصلاح و التعايش برضا بين أفراد المجتمع و الإدماج الاجتماعي.لكن حقيقة الأمر تظهر أن الوظائف و الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية تختلف من بيئة لأخرى سواء كانت اجتماعية أو سياسية، نظم ديمقراطية تعددية أو نظم دكتاتورية، دول مصنعة متقدمة و متطورة أو دول متخلفة....مجتمعات يتحقق فيها إجماع قوي على الصعيد الثقافي أو تخترقها توترات داخلية، و كما يكون للحزب بعض الوظائف الأخرى تعود لخصائص الحزب، كالحجم، و الصفة التمثيلية و الإيديولوجية و المشروع السياسي و غيرها[2].

الأحزاب السياسية في الحقيقة تعد من أجهزة المنظومة السياسية لأنها تتطلع للمشاركة المباشرة في سلطة الدولة و تسعى بالمقابل لرفع تمثيلها إلى أقصى حد ممكن، و على هذا فإن الأحزاب و مهما يكن من تفاوت فيما بينها فإنها تتولى وظائف و أدوار ذات طابع واحد و لكن بفعالية متفاوتة بالطبع، و يبقى الاستثناء الوحيد ربما في وظائف الأحزاب هو ذلك الذي تقوم به أحزاب الميليشيات التي هي عبارة عن منظمات شبه عسكرية تسعى للحصول على السلطة بالعنف و القوة و ليس بالطرق السلمية المتعارف عليها في العملية أو الممارسة الديمقراطية من خلال اللجوء إلى الوسائل السياسية . و على العموم و خارج هذا الاستثناء فالأحزاب السياسية كلها و في آن واحد آلات انتخابية و حلبات للجدل السياسي و أدوات للتكيف الاجتماعي، أو قل وظيفة التجنيد السياسي و التنشئة السياسية و إثارة الرأي العام و تكوينه و العمل على زيادة الوعي السياسي و إدارة الصراع السياسي في المجتمع و ضمان الحريات العامة. بالإضافة إلى المشاركة السياسية و التحديث و التنمية السياسية و ضمان إنتقال السلطة بطريقة سلمية و توفير الشرعية السياسية و التكامل القومي و أخيرا ضمان الرقابة الشعبية خاصة عندما يكون الحزب خارج السلطة أي في المعارضة[3].

---

[1] نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص 111

[2] أنظر

Daniel Louis seiler, les partis politiques,paris :Dallouz,2000,pp28,34

[3] نفس المرجع، ص 113

المحاضرة الرابعة:

II-مفهوم النظام الانتخابي

سنحاول أن نتطرق إلى تعريف النظام الانتخابي من خلال الدراسات التي قدمت من طرف الباحثين في هذا الموضوع، وكذالك سنقدم المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها في الهندسة الانتخابية.

أولا : تعريف النظام الانتخابي

اعتمدت أغلب الدراسات التي اهتمت بموضوع النظم الانتخابية على مقاربتين اثنتين الأولى تحليلية حيث تعتبر أن النظم الانتخابية مرتبطة بشدة بسياقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث تؤثر وتتأثر بهذا المحتوى. أما المقاربة الثانية لها ميزة تطبيقية حيث تهتم بالأبعاد الإستراتيجية للنظم الانتخابية في مختلف الصراعات السياسية.[1]

لقد تعددت التعريفات بخصوص النظم الانتخابية حيث عرف أندريو رينولدز النظام الانتخابي بأنه ترجمة الأصوات المعبر عنها في انتخابات عامة إلى مقاعد لتتحصل عليها مختلف الأحزاب والمرشحين. وربطه بالمتغيرات التالية :

1- الصيغة الانتخابية (أغلبية، نسبية، مختلطة)
2- المعادلة الرياضية المستعملة (طريقة حساب توزيع المقاعد)
3- هيكلة الاقتراع (التصويت على الحزب أم على المرشح ، عدد الخيارات ، عدد الدوائر الانتخابية)[2]

و في نفس السياق عرفت بيبا نوريس النظام الانتخابي بأنه أداة تحدد كيفية حساب الأصوات وتحويلها إلى مقاعد.[3]

و في تقرير للجنة الأوربية من أجل الديمقراطية اعتمد الباحث الفرنسي كريستوف بروكي في دراسته على التعريف التالي :النظام الانتخابي هو مجموعة القواعد التي تنظم عملية الإدلاء بالأصوات أثناء الانتخابات و تحويل تلك الأصوات إلى مقاعد.[1]

---

[1] A- Laurent, P- Delfoss, A-P Frognier, **les systèmes électoraux : permanences et innovations**.paris: L'Harmattan .2004, pp. 12 – 13 .
[2] Andrew Reynolds. **La conception des Systèmes électoraux** .Stocholm :IDEA .2002 p 07
[3] Pipa Norris, **choosing electoral systems** , international political science review, vol 18 july, 1997, p. 299

و ربط النظام الانتخابي بما يلي :

1- العناصر الضرورية لتنظيم و سير العملية الانتخابية

2-القواعد المرتبطة بحساب الأصوات و توزيع المقاعد

أما جين كلود زاركا فعرف النظام الانتخابي بأنه الكيفية التي يتم من خلالها ممارسة عملية التصويت و حساب النتائج الانتخابية[2].

غير أن هناك اتجاه آخر من الباحثين الذين اهتموا بدراسة النظم الانتخابية، على غرار أندري فورنيه و سيلفي باراك ينتقدون الأبحاث و التحاليل التي تركز على الصيغة الانتخابية و تأثيراتها بل يجب في نظرهم دراسة القواعد الانتخابية بتركيبتها. وانتقد هؤلاء الباحثين التعريف الذي يعتبر أن القاعدة الانتخابية هي الوسيلة التي تمكن القوى السياسية من المساهمة في عملية التشريع و التنفيذ ،و تسيير مواردها المتمثلة في الناخبين و مصالحها الخاصة.إذ يرون أن هذا التعريف فضل القواعد المرتبطة مباشرة بالصيغة الانتخابية في حين أهمل بعض القواعد المهمة مثل الحق في الانتخاب و شروط الترشح و التسجيلات الانتخابية ....الخ .[3]

و يعرف كل من أندريه فورنيه وآن سيلفي باراك النظام الانتخابي باعتباره مجموعة القواعد التي تحكم تنظيم الانتخابات في دولة معينة. و يفصل هذان الباحثان المسائل التي تندرج ضمن تحليل النظم الانتخابية ، و هذا على الشكل التالي [4]:

- المناصب الخاضعة للانتخاب ، و العهدة الانتخابية .

- مدى اتساع الحق في التصويت (من له الحق في التصويت ،هل هذا الحق هو للمواطنين الأصليين و المقيمين في بلد معين ، أم أنه أيضا من حق أولئك المقيمين خارجه إضافة إلى السن اللازمة للتصويت).

- مدى إجبارية التصويت (التصويت اختياري أم إجباري).

---

[1] Christophe broquet . Alain lancelot . **les systèmes électoraux tableau de l'offre et critères de choix** .STRASBOURG : CEDD ;2003 .P 06

[2] J/C Zarka. **les system électoraux**, Paris : ellipses .1996, P03

[3] A- Laurent, P- Delfoss, A-P Frognier, op.cit.p 11

[4] A- Laurent, P- Delfoss, A-P Frognier, op.cit.p 25

. معـايير الأهليـة الانتخابيـة (مـن لهـم الحـق فـي الترشـح ، خاصـة مـع دور الأحـزاب فـي تعيـين المرشحين).

. عدد و حدود الدوائر الانتخابية ، مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة التقسيمات الإداريـة لهـذه الـدوائر الانتخابية ، و كذا العلاقة بين المقاعد و السكان ، أو العلاقة بين المقاعد و الدولـة إجمـالا(عنـدما تشـكل الدولة دائرة انتخابية واحدة) ، و كيفية تجسيد هاتين العلاقتين جغرافيا .

. حجم الـدوائر الانتخابيـة، أي عـدد المقاعـد المخصصـة لهـا (يعتبـر الحجـم متغيـرا مهمـا يـرتبط بانعكاسات و آثار النظم الانتخابية) إضافة إلى العدد الإجمالي للمقاعد.

. مواعيد الانتخابات و وسائل حمايتها و تأمينها .

. الصيغة الانتخابية ، أي الوسيلة المستخدمة في تحويل الأصوات إلـى مقاعـد داخـل مجلـس نيـابي معين .

نستنتج من التعاريف السابقة وغيرها، أن الباحثين في شأن النظم الانتخابيـة، لـم يختلفـوا كثيـرا فـي تعريف النظام الانتخابي،غير أن هناك من جعله يشمل على كل القوانين المنظمة للعملية الانتخابيـة، فـي حين ذهبت معظم الدراسات في شأن النظم الانتخابية إلى اعتبار هذه الأخيـرة تتضـمن الشـؤون المتعلقـة بالدائرة الانتخابية وصيغة حساب الأصوات وتحويلها إلى مقاعـد فـي البرلمـان. وهـذا التعريـف الأخيـر للنظم الانتخابية هو ما ستعتمده هذه الدراسة.

المحاضرة الخامسة :

ثانيا :هندسة النظام الانتخابي

يستخدم مفهوم الهندسة من طرف الباحثين في العلوم السياسية ليعني الإبـداع و الابتكـار فـي الحقـل السياسي ، و استعمل أكثـر فـي البحـوث الرائـدة فـي مفهـوم الديمقراطيـة ، حيـث ظهـر مفهـوم الهندسـة الديمقراطيـة الـذي يعمـل علـى تقـديم بعـض المرتكـزات الأوليـة لمناقشـة موضـوع التجديـد أو الابتكـار الديمقراطي ، و تعتمد الهندسة الديمقراطيـة كمقاربـة نظريـة و ميدانيـة للفعـل الـديمقراطي علـى مفـاهيم

أساسية كمفهوم التشارك و منها ظهرت الديمقراطية التشاركية ، و مفهوم التدقيق الديمقراطي ، ومفهوم التجديد (الجودة) الديمقراطي ، و مفهوم الديمقراطية المحلية.[1]

مع ظهور مفهوم الهندسة طورت بعض النظم الأخرى مفهوم إعادة الهندسة ، الذي يعد مفهوما أنتجه الفكر الإداري و تم تطبيقه على مستوى المنظمات الإدارية ، بصيغة إعادة هندسة العمليات الإدارية و التي تعني إعادة التصميم السريع و الجذري للعمليات الإدارية و الإستراتيجية بهدف تعظيم تدفقات العمل و زيادة الإنتاجية بشكل خارق . هذا المفهوم تم تعميقه في مجالات الإدارة و طبقته المنظمات المعاصرة كمنهج جذري إبداعي يهدف إلى التحقيق الأمثل للأهداف و للأداء ، و من ثم انتقل إلى العلوم الأخرى و منها العلوم السياسية ، و عموما فإن مفهوم إعادة الهندسة أحدث هزة في كثير من المفاهيم السياسية ، خاصة تلك المتصلة بالتغيير السياسي ، و لعل استجابة المفهوم لحاجات التغيير السريع و المتسارع للعمليات السياسية و حركية فواعلها ، هو الذي جعل من المفهوم محل اهتمام بهدف الحصول على نتائج سريعة و محددة لاستراتيجيات تعمل على إعادة تكييف العملية السياسية ، بإيجاد آليات متجددة تتوافق و متطلبات الحياة السياسية ، و يستطيع مفهوم الهندسة الانتخابية ، أن يقدم لنا المرتكزات الأولية لمناقشة موضوع التجديد أو الابتكار الانتخابي ، فالهدف من الهندسة الانتخابية هو الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مجتمع و كل عملية ديمقراطية ، لتقديم الحلول المعمقة لتجاوز الثغرات أثناء الممارسة الانتخابية.[2]

1- تصميم النظم الانتخابية

إن أول لبنة في وضع النظام الانتخابي تتمثل بالإجابة على التساؤل الآتي:

ماذا نريد من قانون الانتخاب، أو ما هي الغاية من إجراء الانتخابات، هل هي من أجل تكريس هيمنة السلطة الحاكمة ومنحها الضمانة الشكلية، أم هي من أجل تغيير واقع سياسي معين ، أم من أجل تعبير صادق عن إرادة الناخبين وصورة مصغرة عن مجتمعهم الكبير، أم من أجل تشجيع المواطنين على تشكيل الأحزاب الوطنية والانخراط فيها، أو لحرمان المعارضة من الوصول إلى السلطة، أو قد يكون من أجل جمع القوى المختلفة في البرلمان[3].

---

[1] بارة سمير الإمام سلمى، **السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم، الأنماط والفواعل**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جامعة ورقلة، جوان 2009، ص 56

[2] نفس المرجع السابق ، ص 56

[3] عبدو سعد و آخرون ، **النظم الانتخابية**، بيروت : مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، ، 2005، ص 150

فمعرفة الغاية هي المتحكم الأساسي في عملية صوغ النظام الانتخابي، حيث توضع المعايير التي تستجيب لتحقيق هذا الهدف المطلوب إنجازه، ويزداد الأمر تعقيدا عندما تتعدد الغايات المطلوب تحقيقها، فمثلا: قد ترغب سلطة ما في إعطاء الفرصة للمرشحين المستقلين، في نفس الوقت الذي تريد فيه تشجيع نمو الأحزاب السياسية القوية، فاختيار أو تغيير النظام الانتخابي من أجل الاستجابة لتحقيق الأهداف المطلوبة يكون وفقا للأسس التقنية الدقيقة التي تؤمن هذه الغايات بدقة.[1]

2-معايير عدالة النظم الانتخابية

بعد أن كان أسلوب الأغلبية هو القاعدة في جميع الانتخابات السياسية التي جرت حتى بداية القرن العشرين ، نجحت فيما بعد الحركة الداعية للأخذ بأسلوب التمثيل النسبي خاصة في 1899 ببلجيكا و1920 بألمانيا .حيث كانت أغلب التحليلات آنذاك تعتبر نظام التمثيل النسبي هو الأنسب لكل الأنظمة السياسية إلا أن الدراسات اللاحقة فيما يخص عدالة النظم الانتخابية أخذت بعدا علميا في معالجتها للموضوع.[2]

اعتبر "فيلب برو" أن الجدل الدائر حول مميزات النظم الانتخابية كان محصورا في نقطتين رئيسيتين و هما:[3]

- الاستقرار الحكومي.
- عدالة التمثيل.

من خلال هذين النقطتين لا يمكننا اعتبار أي نظام من النظم الانتخابية "مرضيا كليا" فنظام الأغلبية يمكنه أن يؤدي إلى تفاوتات كبيرة جدا ونظام التمثيل النسبي يشجع على مضاعفة عدد الأحزاب و بالتالي يؤدي إلى عدم الاستقرار البرلماني".وفي هذا الإطار حدد "فيلب برو" خمسة نقاط لتحديد مدى تناسبية النظم الانتخابية وهي:

- وضوح الرهانات.
- حرية الناخب بالاختيار.
- عدالة التمثيل في البرلمان.
- تأثير أسلوب الاقتراع على تكوين الأغلبية الحاكمة.

[1] عبدو سعد و آخرون ،مرجع السابق ، ص 151

[2] A. Laurent, P.Delfosse, A-PFrognier, op.cit., p.242.

[3] فيلب برو، مرجع سابق، ص. 308.

- تقارب المنتخبين بالناخبين.

ومتى توفرت هذا المعايير في نظام انتخابي نستطيع أن نقول عنه أنه جيد ومناسب.[1]

اعتبر"بيار مارتان" "PIERRE MARTIN" أن عدالة التمثيل للنظام الانتخابي يمكن أن تتجسد في المؤشرات الثلاثة التالية:

أ) التمثيلية: أي ما مدى استطاعة النظام الانتخابي أن يجعل النواب ممثلين للناخبين. و هو عبارة عن النسبة بين مجموع الناخبين الممثلين بالفعل (أي الناخبين الذين صوتو لمرشح ما فاز أو لقائمة تحصلت على مقاعد) و مجموع الناخبين، ويتضح لنا هذا بالمثال التالي: في دائرة انتخابية بثمانية مقاعد، تحصل بها الحزب "أ" على 41.5 % من الأصوات والحزب"ب" على 32.2% والحزب"ج" على 18.6% والحزب"د" على 7.6%. إذا كنا في ظل نظام الأغلبية البسيطة ذو الدورة الواحدة فان الحزب"أ" سيفوز بثمانية مقاعد وهو الذي حصل على 41.5% من الأصوات، وهكذا تكون نسبة التمثيلية لهذا البرلمان 41.5% من الأصوات فقط.بينما توزع الثمانية مقاعد على مختلف القوائم حسب طريقة "HONDT" على النحو التالي:

الحزب"أ": 4مقاعد / الحزب "ب": 3مقعد / الحزب"ج": 1مقعد / الحزب "د": 0مقعد.

وهنا تكون نسبة التمثيلية 92.4% من كل الأصوات.[2]

ب) التراتبية: تتمثل تراتبية نظام انتخابي في مدى قدرته على المحافظة على ترتيب المرشحين من حيث المقاعد المحصل عليها بنفس الترتيب من حيث الأصوات ، فإذا حصل الحزب"أ" على أصوات أكثر من الحزب"ب" فان الترابيـــة تفرض أن يحصل الحزب"أ" على مقاعد أكثر من الحزب ب في البرلمان.[3]

ج) التناسبية: ويقصد بها، هل نسبة المقاعد المخصصة لحزب ما في البرلمان توافق وتناسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها في الانتخابات؟ بحيث كلما اقتربت درجة النسبية من العدد(0) كلما حقق النظام الانتخابي النسبية بين المقاعد والأصوات والعكس صحيح. ولقد قدمت بعض الصيغ الرياضية لحساب درجة النسبية لدى النظم الانتخابية في المواعيد الانتخابية المختلفة من طرف بعض العلماء من أمثال "M. GALLAGUER" و "LIJPHART" والتي سنتطرق إليها لاحقا في هذه الدراسة.[4]

---

[1] يمكن الرجوع إليها بالتفصيل إلى: فيلب برو، مرجع سابق، ص ص . 309 – 315.

[2]Systèmes électoraux.www.ensycclopedie.com .P40

نقلا عن

Pierre Martin, les systèmes électoraux, 3" Ed .Paris: Mentchretien, 1997. pp.88 – 89.

[3] Ibid., P41.

[4] Ibid., P41.

أما "بيبا نوريس" "PIPA NORRIS " ركزت على المعايير التالية عند الإعداد لنظام انتخابي عادل :[1]

- ضمان حكومة فعالة.
- حكومة متجاوبة و مسئولة
- إنصاف الأحزاب الصغيرة.
- ضمان التمثيل الاجتماعي.

و قد لاحظ الاتحاد البرلماني الدولي الحاجة ، ضمن أمور أخرى ، إلى تحقيق موازنة بين اعتبارين أساسيين عند الإعداد للنظام الانتخابي :فيجب قبل كل شيء أن يمكن انتخاب المجلس التشريعي من اختيار حكومة متحدة مسئولة عن انتهاج سياسة وطنية، و يجب أن يضمن الانتخاب أساسا تمثيلا للقوى السياسية للدولة على المستوى الوطني، و أن يسفر عن برلمان يمثل صورة صادقة قدر الإمكان لقوتها النسبية.[2]

إن الحديث عن أفضل النظم الانتخابية ومسألة مدى مناسبة نظام انتخابي لنظام سياسي معين لفترة زمنية محددة، يجرنا إلى الحديث عن مسألة أخرى مرتبطة، ويتعلق الأمر بتغيير النظم الانتخابية. ففي غالب الأحيان يتم تبني نظاما انتخابيا معينا لفترة زمنية معينة، ثم يتم تغييره أو تعديله، حيث تختلف أسباب التوجه إلى هذا التغيير، بالرغم من تأكيد معظم الدراسات أنها عملية ترتبط بمتغيرات الحياة السياسية مباشرة،[3] باعتبار النظام الانتخابي في الأخير هو مجموعة من القوانين التي يتخذها الفاعلين السياسيين كجزء من إدارة العملية الانتخابية.

استنتج بيار مارتان" "PIERRE MARTIN" عن طريق دراسته للعديد من التجارب المتعلقة بتغيير النظم الانتخابية أربعة ملاحظات ترقى إلى حد القواعد الأساسية نظرا لتكرارها عبر كافة تلك التجارب وهي:

أ- أن النظم الانتخابية هي نتاج لمتغيرات النظام السياسي عوض العكس، رغم التأثيرات الكبيرة للنظام الانتخابي على مكونات النظام السياسي.

ب- تأييد الأحزاب السياسية لنظم انتخابية معينة أو معارضتها يكون وفقا لمصالحها الانتخابية.

---

[1] Pipa Norris, **choosing electoral systems**, op.cit. pp. 301 – 303.

[2] جاي س .جودوين.جيل ، **الانتخابات الحرة و النزيهة** ، ترجمة أحمد منيب –فايزة حكيم ،ط1،مصر :الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2000،ص 57

[3] عبد الله بلغيث ، النظم الانتخابية في الجزائر و المغرب، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،1990-2004، دراسة مقارنة، جامعة السانية ، وهران 2006، ص 42 نقلا عن

Pascal Delwit, Jeazn Micheal Dewaele, **le mode de scrutin fait-il l'élection?** .BRUXELLE: édition de l'université de Brruxelle, 2000., p.16 .

ج- اختيار نظام انتخابي معين يكون نتيجة نقاشات واسعة بين القوى السياسية.

د- تغيير النظم الانتخابية هو في الغالب نتيجة أزمات سياسية تعصف بالتوافق القديم حول العملية الانتخابية.[1]

وفي هذا السياق تعتبر"بيبا نوريس" "PIPA NORRIS " أن تغيير نظام انتخابي معين لتبني نظام آخر، هي حاجة ملحة تمليها في غالب الأحيان النقاشات السياسية الناجمة عن أزمات سياسية حادة، تمس النظام السياسي في وجوده في حالات من أبرزها، صعود قوى سياسية جديدة معارضة تمتلك قاعدة شعبية قوية، أو سقوط أنظمة سياسية قائمة وحدوث فراغ سياسي يؤسس لمرحلة جديدة من التطور السياسي للدولة، مثلما كان الحال في بداية التسعينيات بالنسبة لدول أوربا الشرقية حيث غيرت كل الدول التي خرجت من كنف الاتحاد السوفياتي سابقا أنظمتها الانتخابية. والكلام نفسه يمكن أن ينطبق على الدول التي شهدت أو تشهد تحولا ديمقراطيا، حيث تهتم الأنظمة السياسية القائمة بمسألة تغيير النظام الانتخابي بما يتماشى والمتغيرات الجديدة للحياة السياسية من جهة ومصالحها الانتخابية من جهة أخرى.[2]

و في هذا السياق يقول بيار مارتا "PIERRE MARTIN" أن التحول الديمقراطي الذي تشهده بعض الأنظمة السياسية حاليا، يختلف تماما عن التحول الديمقراطي الذي عرفته فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودولا أخرى في القرنين 18 و 19م"، إن التحول الديمقراطي الحالي يفرض على الأنظمة السياسية شروطا معينة لتحقيقه بشكل جيد، ومنها اختيار نظام انتخابي، يأخذ في الحسبان النقاط التالية: [3]

- يجب على النظام الانتخابي الجديد أن لا يجعل احد أطراف القوى السياسية مقصى، ليس فقط من التمثيل السياسي، بل حتى من عملية اتخاذ القرار السياسي.
- يجب على النظام الانتخابي الجديد أن يساهم في تشكيل قوى سياسية منظمة وواضحة للناخبين ليمكنهم من المساهمة الفعالة في العملية الانتخابية أثناء فترة التحول الديمقراطي مما يساهم في تقوية الشرعية.

---

[1] عبد الله بلغيث، المرجع السابق ،ص 43 نقلا عن
Pierre Martin, **les systèmes électoraux**, 2" Ed .Paris: Mentchretien, 1997 p.144.

[2] عبد الله بلغيث ، مرجع سابق ، ص43. نقلا عن
Pipa Norris, electoral change since 1945 Oxford: Blackwell, 1997, p.28.

[3] Pierre Martin , Le role des modes de scrutin dans les processus de démocratisation , dans A. Laurent, P.Delfosse, A-P Frognier, **les systèmes électoraux : permanences et innovations**.paris: L'Harmattan .2004, p.244.

- ينبغي أن يقوي النظام الانتخابي الجديد القوى السياسية الحية والايجابية في الدولة لقيادة التحول الديمقراطي بروح المسؤولية.
- ينبغي على النظام الانتخابي الجديد أن يمكن الناخبين من التأثير الفعلي على مصير النواب والقوى السياسية في المواعيد الانتخابية.[1]

إن التأسيس للحكم الراشد يفرض هندسة النظام الانتخابي ليتماشى مع طبيعة التركيبة المجتمعية السائدة ، و يعد تصميم النظم الانتخابية أمرا هاما في هذا السياق ، حيث إنه لا يجب التعامل مع النظام الانتخابي بشكل منعزل ، حيث أن النظم الانتخابية عبارة عن حلقة واحدة ضمن سلسلة متواصلة تتعلق بنظم الحكم ، و قواعد الوصول إلى السلطة و مداخلها . لذا يجب أن يقوم التصميم الناجح للنظم الانتخابية على النظر إلى الإطار المؤسسي و السياسي ككل فأي تغيير في جزء من هذا الإطار العام من شأنه أن يؤدي إلى تعديلات و تسويات في طريقة عمل باقي المؤسسات داخله.

في هذا السياق قام المعهد الدولي من أجل الديمقراطية والمساعدة الانتخابية، بوضع مجموعة من المعايير لتحديد أي نظام انتخابي هو الأحسن بالنسبة لمجتمع معين، و التي تتمثل فيما يلي [2]:

. التركيز أولا على مدى تمثيل البرلمان الذي سيشكل إثر الانتخابات، أي مدى تمثيل البرلمان لمختلف الشرائح و الفئات الفاعلة في المجتمع.

. على النظام الانتخابي الذي يتم اختياره أن يأخذ في الحسبان مسألة التمثيل الجغرافي والتمثيل الحزبي وتمثيل السكان.

. يجب على النظام الانتخابي المفضل أن يوفر للناخبين السهولة في عملية الانتخاب، بحيث يمكن للناخب أن يحس أن تصويته ذو فعالية، وأن البرلمان الذي ينتج عن هذا التصويت يمثل سلطة حقيقية ويكون برلمانا مستقرا وفعالا.

. أن يضمن هذا النظام الانتخابي وجود معارضة برلمانية حقيقية.

. أن يمنح هذا النظام الانتخابي مجموعة من الوسائل من أجل إدارة الصراعات الداخلية ، و من أجل التوفيق ما بين المرشحين و الأحزاب المتصارعة .

[1] Pierre Martin , Le role des modes de scrutin dans les processus de démocratisation,op.cit. p.244
[2] Andrew Reynolds Ben Reilly,**la conception des systems Electrolux**. Op.cit .p 09-13

. أن يضمن مسؤولية المنتخب أمام الهيئة الانتخابية ما بين المناسبات الانتخابية، وضمان نوع من سلطة مراقبة الناخبين لممثليهم .

. أن يأخذ هذا النظام الانتخابي في اعتباره الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية، والانقسامات الإثنية و الجهوية والعنصرية التي يمكن أن توجد في المجتمع.

. أخيرا هناك معيار التكلفة الإدارية ، ومدى قدرة المجتمع على تحمل هذا النظام ومن أجل تسيير هذه الآلية التي ينطوي عليها هذا النظام الانتخابي، خاصة إذا كان هذا الأخير معقدا جدا.

المحاضرة السادسة:

ثالثا :تصنيف النظم الانتخابية

استعان العديد من الباحثين في تصنيفهم للنظم الانتخابية بمقاربتين أساسيتين ، تتمثل الأولى في المقاربة القانونية – الدستورية التي اعتمدت في تصنيفها على اعتبار النظام الانتخابي آلية فقط لتحويل الأصوات إلى مقاعد في البرلمان، أما الثانية فتتمثل في المقاربة التحليلية التي اعتمدت على عامل تأثيرات النظام الانتخابي على المجال السياسي والاجتماعي، لكن هذا الاختلاف لم ينعكس بقوة على التمييز بين النظم الانتخابية.[1]

منذ الأعمال التي قام بها" موريس ديفارجيه "Maurice Duverger" (1954) و"دوغلاس رو"Douglas Rae " (1971)، اندفعت الدراسات إلى تصنيف النظم الانتخابية ودراسة تأثيراتها المختلفة، من أهم هذه الدراسات:[2]

- "ليبارت " "Lijphart " سنة 1994.

-" "قرمان"Gorman" "ليبارتLijphart " سنة 1984.

-" "بلاس"Blaise" و " "ماسيكوت"Massicot" سنة 1996.

-" "تاجيبيرا" Taagepera " " "شوقارت "Shugart " سنة 1989.

[1] A- Laurent, P- Delfoss, A-P Frognier, op.cit. pp. 13 – 16.
[2] Pipa Norris, **choosing electoral systems**, Op.cit, p. 299 .

لقد اعتمدت هذه الدراسات وغيرها على معايير أساسية في تصنيفها للنظم الانتخابية، والتي يمكن تحديدها في النقاط الأربعة التالية:[1]

* حجم الدائرة الانتخابية.

* طرق التصويت (قوائم حرة مغلقة أم مفتوحة).

* الحدود أو نسبة الحسم (النسبة من الأصوات التي تمكن الحزب السياسي من حيازة مقعد في البرلمان).

* الصيغة الانتخابية (صيغة حساب الأصوات).

من أنصار الاتجاه الثاني والذي تسانده العديد من الدراسات، "اندري بول فروغني " Andre-Paul Frognier " إذ يقول: " إنه لا يمكننا اختزال النظام الانتخابي في الصيغة الانتخابية لحساب الأصوات لأنه في الحقيقة أوسع من ذلك، يجب علينا الأخذ بعين الاعتبار كل المكونات الأخرى للنظام الانتخابي من جهة وتأثيراتها السياسية من جهة أخرى".[2]

توجد في العالم العديد من أنواع النظم الانتخابية ، وهناك العديد من التصنيفات أيضا،و يعتبر أبرز تصنيف ذلك الذي قسم النظم الانتخابية إلى ثلاث عائلات كبرى تحتوي كل واحدة منها على أنواع من النظم الانتخابية وهذه العائلات هي:[3]

- نظام الأغلبية.
- نظام التمثيل النسبي.
- النظام المختلط.

1- نظام الأغلبية

يعرف جين ماري كوتار نظام الأغلبية بأنه أسلوب اقتراع يفوز بموجبه المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، ولهذا النظام عدة تفرعات فهو قد يكون أكثريا على أساس الصوت الواحد

---

[1]Pipa Norris, **choosing electoral systems**, Op.cit, p. 299

[2] A- Laurent, P- Delfoss, A-P Frognier, op.cit, p.13.

[3] Maurice Duverger, op, cit, 129. et Hauriou André, Gicquel Jean, op. cit., p.244.

و انظر أيضا:.

محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004 ص ص. 296 – 301.

أو الصوت الجمعي uninominal ou plurimonal [1]. ففي الحالة الأولى يتم التصويت لمرشح واحد، أما في الحالة الثانية فيطلب من الناخبين أن يصوتوا لعدة مرشحين في ذات الوقت، وهذا الأخير قد يجري على أساس لوائح مغلقة أي لا يستطيع الناخب أن يفاضل إلا بين لوائح المرشحين دون أن يكون بإمكانه أن يختار من بين أسماء المرشحين المدرجين في كل لائحة أو قد يجري الاقتراع على أساس لوائح مفتوحة أي يستطيع الناخب إدخال تغييرات في مضمونها وتكون حريتهم في تقدير أكبر، ويجري الاقتراع الأكثري على دورة واحدة أو على دورتين.[2]

الاقتراع الأكثري هو أسلوب اقتراع يفوز بموجبه المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات[3]. وقد تكون هناك أيضا ظروف استثنائية وعلى أي حال فإن طريقة تحقيق ذلك عمليا تختلف بصورة واسعة. وهناك خمسة أنواع من نظم الأغلبية التعددية يمكن تحديدها: الفائز الأول، تصويت الكتلة، تصويت الكتلة الحزبية، التصويت البديل، ونظام الجولتين. [4]

1.1. نظام الفائز الأول

يعتبر نظام الفائز الأول من أبسط أنظمة الأغلبية التعددية باستخدام دوائر منفردة العضوية والتصويت المركزي للمرشح، فعند عرض أسماء المرشحين يقوم الناخبون باختيار واحد فقط منهم. والمرشح الفائز هو ببساطة الشخص الذي يفوز بأكبر عدد من الأصوات حتى لو لم يحصل إلا على نسبة 20% من الأصوات الفعلية.[5]

تنتشر نظم الفائز الأول بصورة مثالية حتى اليوم في بريطانيا والبلدان التي كانت تاريخيا تحت تأثير بريطانيا، وكذلك في عدد من بلدان البحر الكاريبي في أمريكا اللاتينية وفي خمسة بلدان من آسيا: بنغلاديش، والهند ويورما وماليزيا، ونيبال وكثير من البلدان التي تعيش في الجزر الصغيرة في جنوب المحيط الهادي، كما يستخدم هذا النظام خمسة عشر بلدا إفريقيا، معظمها من المستعمرات البريطانية

[1] Cotteret Jean marie., claude emeri. **Les systèmes électoraux**,6éme édition.paris : presses universitaire de France 1994, P 46.

[2] عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص 173.

[3] موريس دوفرجية، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص 94.

[4] أندوريينولدز بن رايلي وأندرو أليس وآخرون، **أشكال النظم الانتخابية**، ترجمة كريستينا خوشاباتو،نيويورك : مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر،2007، ص 71.

[5] Pippa Norris, **choosing electoral system**, op.cit, p 299.

السابقة. وبالإجمال تستخدم هذا النظام 213 بلد، بما في ذالك البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية وليست فيها انتخابات مباشرة.[1]

ويعتبر نظام الفائز الأول أنه نظام بسيط ويؤدي إلى إفراز ممثلين يدينون بالفضل للمناطق المحددة جغرافيا، وأكثر الميزات التي يشهد بها له هي:

- يسهل عملية الاختيار وهذا ما اسماه فيليب برو وضوح الرهانات[2]
- ينتج عن هذا النظام حكومة الحزب الواحد الفائز، مما يجعلها أكثرقوة واستقرار [3]
- يؤدي إلى ظهور معارضة برلمانية متماسكة، وذلك لعدم تواجدها في الحكومة[4]
- يستبعد الأحزاب المتطرفة من التمثيل البرلماني فإذا لم يكن الدعم الانتخابي لحزب أقلية متطرف متركزا جغرافيا فإنه من غير المحتمل أن يفوز بأي مقعد نيابي في ظل نظام الفائز الأول عكس ما يحدث في النظام التمثيل النسبي حيث يمكن للمتطرفين أن يتجمعوا على الصعيد الوطني ويضمنوا التمثيل في البرلمان[5]
- يعزز وجود صلة بين الناخبين وممثليهم . [6]
- يسمح هذا النظام للناخب في أن يختار بين أشخاص المرشحين بدلا من المفاضلة فقط بين اللوائح أو الأحزاب المتنافسة، مما يقلل من التأثير الكبير للأحزاب السياسية في تحديد المرشحين.[7]
- يتيح هذا النظام فرصة انتخاب مرشح مستقل.[8]
- أخيرا من إيجابيات هذا النظام الوضوح وسهولة تطبيقه[9] حيث أن الصوت الصحيح لا يتطلب سوى وضع علامة واحدة بجانب إسم مرشح واحد، وحتى إذا كان عدد المرشحين في ورقة الاقتراع كبيرا فإنه من السهل عد الأصوات من طرف المكلفين بذلك[10].

عيوب النظام

---

[1] Pippa Norris, **choosing electoral system**, op.cit.p 299

[2] فيليب برو، مرجع سابق، ص 310.

[3] Cotteret jean marie, emarie claude, opcit, P 52.

[4] ibid, pp 52-53

[5] Reynold Andrew, Reilly Ben, **electoral systems designe**, IDEA, Stockholm, 2005, P 36.

[6] أندريو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص 74.

[7] Cotteret jean marie, emarie claude, opcit, P 51.

[8] ibid, P 53.

[9] Ibid P 53.

[10] Andrew Reynolds been Reilly and Andrew Ellis, **electoral system design**, op.cit P.03.

-.عدم عدالة هذا النظام من حيث التمثيل[1]

-.استبعاد التمثيل العادل للأقليات[2].

-.يؤدي هذا النظام إلى استبعاد المرأة من البرلمان[3]

-2-1- تصويت الكتلة

إن تصويت الكتلة بكل بساطة يعني استخدام تصويت الفائز الأول في دوائر متعددة العضوية. يمتلك كل ناخب عددا من الأصوات يماثل عدد المقاعد الشاغرة ، و عادة مايتمكن الناخبون من حرية التصويت للمرشحين بصورة فردية ، بغض النظر عن الحزب الذي ينتمون إليه . و هذا النوع من التصويت شائع في البلدان التي تمتلك أحزابا ضعيفة أو غير موجودة . في سنة 2004 استخدم هذا النظام في كل من جزر كايمان و جزر فوكلاند وفيات ، الكويت ، لاوس ، لبنان ، المالديف فلسطين سوريا، تونقا و توفالو .و قد استخدم في الأردن سنة 1989 و في منغوليا سنة 1992، و في تايلاند والفلبين حتى عام 1997، و لكن استغني عنه حاليا في كل هذه البلدان نتيجة القلق إزاء النتائج التي أسفر عنها .[4]

مزايا نظام الكتلة

يسمح هذا النظام للناخبين بالتفضيل ما بين الناخبين من المترشحين الفرديين، وفي الوقت نفسه يعمل على زيادة دور الأحزاب مقارنة بنظام الفائز الأول، كما أنه يرفع قدرتها التنظيمية وتماسكها.[5]

عيوب النظام

---

[1] Pipa norris, **choosing electoral systems**, op.cit , P3

[2] J/C Zarka **les systems electoraux**, op.cit , P 49.

- أنظر عبد الغني سيوني، مرجع سابق، ص 243

[3] نفس المرجع ص 75.

[4] اندو رينولدز، بن رايلي، أندروواليس وآخرون، مرجع سابق ، ص 85

[5] Pipa Norris Pipa Norris, electoral engineering: voting rules and political behavior (New York: Combridge university press, 2003, P5

إن تصويت الكتلة يمكن أن يكون له الآثار غير المرغوبة على نتائج الانتخابات ،وحسب المختصين يتجمع في ظل هذا النظام كل مساوي نظام الفائز الأول، خاصة عدم التناسب بين حجم الكتلة الانتخابية للحزب الفائز وبين عدد المقاعد التي يحصل عليها في البرلمان. [1]

1-3-كتلة التصويت الحزبية

خلافا لنظام الفائز الأول، هناك دوائر متعددة العضوية تحت نظام كتلة التصويت الحزبية، ويختار الناخبون بين قوائم مرشحي الأحزاب بدلا من الأفراد، والحزب الذي يفوز بأكبر عدد من الأصوات يأخذ كل المقاعد في المنطقة.

وكما هوالحال في نظام الفائز الأول، فإنه لا توجد أية متطلبات أو شروط للفوز بأغلبية مطلقة من الأصوات، وفي سنة 2004 استخدم نظام كتلة التصويت الحزبية في أربع دول هي: الكامرون، وتشاد، وجيبوتي، وسنغافورة. [2]

مزايا النظام

تتمثل مميزات هذا النظام في أنه بسيط الاستعمال ، و يساعد على تقوية الأحزاب و اللوائح الكبرى ، و يجبر الأطراف على تقديم لوائح مختلطة من المرشحين لكي يسهل تمثيل الأقليات .[3]

أما بالنسبة للعيوب فإن نظام كتلة التصويت الحزبية يعاني أيضا من أكثر عيوب نظام الفائز الأول وقد يؤدي للنتائج غير المتكافئة عندما يفوز حزب معين بأغلب المقاعد مع أغلبية بسيطة من الأصوات. ففي انتخابات جيبوتي عام 1997 فاز الاتحاد الحاكم لرئاسة التحالف بكل المقاعد تاركا الحزبين المعارضين دون أي تمثيل في البرلمان.[4]

1-4-التصويت البديل

تجري الانتخابات بنظام التصويت البديل في دوائر منفردة العضوية على الشكل الذي تكون عليه في ظل نظام الفائز الأول، إلا أن نظام التصويت البديل يعطي خيارات أكبر عند ملئ ورقة الاقتراع. ولا بد من إشارة الناخب إلى المرشح المفضل، حيث يقوم الناخب في نظام التصويت البديل بترتيب المرشحين طبقا لاختياراته عن طريق كتابة رقم (1) لأفضل مرشح، ورقم (2) لاختياره الثاني ورقم

[1] Reynolds Andrew, Reilly Ben. **Electoral systems design**, op.cit , P 44.
[2] اندرو رينولدز، بن رايلي، أندروااليس وآخرون، مرجع سابق ،ص 86
[3] Reynolds Andrew, Reilly Ben. **electoral systems design**, op.cit, P 47.
[4] Ibid.p.38

(3) على الاختيار الثالث، وبذلك يمكن للناخبين من التعبير عن اختيارهم المفضل من بين المرشحين و لا يكتفوا بذكر الاختيار الأول فقط، ويعرف هذا النظام في البلدان التي تستخدمه باسم التصويت التفضيلي. [1]

كما يختلف عن نظام الفائز الأول في طريقة عد الأصوات، ويفوز المرشح بالأغلبية المطلقة من الأصوات (50% +1)، لكن إذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة عند الفرز الأول للأصوات، يتم إبعاد المرشح الذي حصل على أقل عدد من الأصوات ويجري توزيع التفضيلات الثانية للمرشحين الآخرين، وتستمر هذه العملية حتى يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة[2]

يستخدم نظام التصويت البديل في استراليا وفيجي ويابواغينيا الجديدة، وبالتالي فهو مثال جيد على الانتشار الإقليمي للنظم الانتخابية.

مزايا النظام

إن أهم حسنات التصويت البديل هي أنه يوجب التعاون بين عدة مرشحين واتفاقهم على تحويل أصوات مؤيديهم إلى أحدهم من أجل ضمان نجاحه في الانتخابات ، لهذا السبب ، اعتبر نظام الصوت البديل أفضل نظام للتعامل مع الانتخابات في المجتمعات المنقسمة بشدة حيث يرغم المرشحون على البحث ليس فقط عن أصوات مؤيديهم الخاصين، لكن أيضا عن التفضيلات الثانية من الآخرين. فعلى المرشحين القيام بجهد من أجل جذب هذه التفضيلات وذلك عبر اختيارهم خطابا معتدلا وموجها إلى قاعدة واسعة من الجماهير، وفي ظل هذا النظام لا يفيد المرشح اعتماد الخطاب المتطرف أو الطائفي أو المناطقي الضيق.[3]

مساوئ نظام الاقتراع التفضيلي

[1] أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق ، ص86

[2] Pipa norris **.choosing electoral systems** , op.cit, PP 299-300

[3] عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص 221.

من مساوي هذا النظام أنه يتطلب معرفة الناخب للقراءة والكتابة والحساب لأن عليه أن يحدد مفاضلة بين عدة مرشحين في دائرة منفردة العضوية، وغالبا ما يؤدي إلى النتائج غير المناسبة مقارنة بالنتائج في نظم التمثيل النسبي[1]

كما أن هذا النظام يصلح فقط في الدوائر الصغيرة حيث تكون المفاضلة بين مرشحين محدودي العدد، ويفشل هذا النظام في الدوائر الكبيرة[2]

1-5-نظام الجولتين

يتميز نظام الجولتين بأنه انتخابا يتم عبر جولتين، يفصل بينهما أسبوع أو أسبوعين، تجري الجولة الأولى على غرار الجولة الانتخابية الواحدة التعددية والأغلبية. إن أغلب أشكال نظام الجولتين تستخدم نظام الفائز الأول، ولكن من الممكن أيضا استخدام نظام الجولتين في مناطق متعددة العضوية باستعمال نظام كتلة التصويت، كما في كيريباتي، أو كما في (مالي) فالمرشح أو الحزب الذي يحصل على نسبة معينة من الأصوات ينتخب مباشرة دون الحاجة إلى إجراء اقتراع ثاني. أما إذا لم يحصل أي مرشح على أغلبية مطلقة فتجري إدارة الانتخابات جولة ثانية من التصويت ويتم إعلان الفائز في الجولة الثانية باعتباره منتخبا.[3]

وتختلف تفاصيل إدارة الجولة الثانية عند التطبيق من دولة إلى أخرى، والطريقة الأكثر شيوعا هي التي تجرى مباشرة بين الفائزين اللذين يحصلان على أعلى الأصوات من الجولة الأولى، ويدعى هذا النظام تصفية الأغلبية، ويسفر نظام الانتخاب هذا عن نتيجة تتسم بالأغلبية عن الحق، ويحصل فيها أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات ويتم الإعلان عنه باعتباره الفائز، وتستخدم فرنسا صيغة من هذا النظام في انتخاباتها التشريعية، وهي البلد الذي يقترن به نظام الجولتين ويحق في هذه الانتخابات لأي مرشح يحصل على أصوات تزيد عن12.5% من الناخبين المسجلين في الجولة الأولى الدخول في الجولة الثانية . و من يحصل على أعلى عدد من الأصوات في الجولة الثانية يتم إعلان انتخابه بغض النظر عما إذا كان قد حصل على الأغلبية المطلقة أم لا، على خلاف معظم نظم تصفية الأغلبية بشكل مباشر،فقد يوجد خمسة أو ستة مرشحين متنافسين في الجولة الثانية من الانتخابات. [4]

[1] أندرو رينولدز و آخرون، مرجع سابق، ص 94.
[2] عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص 221.
[3] Andrew Reynolds Ben Reilly and Andrew Ellis, op.cit, P52.
[4] Andrew Reynolds Ben Reilly and Andrew Ellis, op.cit , P 52.

يتم استخدام نظام الجولتين في انتخاب 22 من البرلمانات الوطنية ويعد هذا النظام من أكثر الوسائل شيوعا لانتخاب الرؤساء، بالإضافة إلى فرنسا هناك العديد من البلدان الأخرى التي تستخدم نظام الجولتين وجميع هذه البلدان كانت تابعة للجمهورية الفرنسية أو تأثرت بها تاريخيا بشكل أو بآخر، ونجد أن هذا النظام أيضا يستخدم في إفريقيا الوسطى و جمهورية الكونغو و برازافيل والغابون[1]

إيجابيات النظام

- يتيح هذا النظام للناخبين فرصة ثانية للتصويت لاختيار مرشحهم أو حتى لتغيير رأيهم بين الدورتين الأولى والثانية، كما أنه يشترك في بعض الخصائص المشتركة مع الأنظمة التفضيلية مثل نظام التصويت البديل أين يطلب من الناخبين ترتيب المرشحين مع إتاحة تحديد اختيار جديد بالكامل في الجولة الثانية إذا رغبوا في ذلك[2]

- يشجع هذا النظام مختلف المصالح على التحالف في الجولة الثانية من التصويت خلف المرشحين الناجحين من الجولة الأولى، وبالتالي يعمل على تشجيع المساومات والصفقات بين الأحزاب والمرشحين كما يعمل على تمكين الأحزاب والناخبين من الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على الساحة السياسية بين الجولتين الأولى والثانية.[3]

- يقلل هذا النظام من مشاكل تقسيم الأصوات حيث لا يقسم أي حزبين متساويين الأصوات المشتركة بينهما، ومن ثم يتيح ذلك للمرشحين الأقل شعبية الفوز بالمقعد، وأيضا ونظرا لافتقاد الناخبين لوجود مرشحين مرتبين طبقا للأولوية بأرقام مكتوبة ،فإن نظام الجولتين هو النظام الأكثر ملائمة للبلدان التي تنتشر فيها الأمية[4]

سلبيات النظام

إذا كان الاقتراع الأكثري ذو الدورة الواحدة يؤدي إلى تفاوت في التمثيل وكذالك الحال بالنسبة للاقتراع الأكثري ذو الدورتين فهو أيضا يؤدي إلى تفاوت في التمثيل.

ففي أيام الجمهورية الخامسة في سنة 1958 حصل الحزب الشيوعي على عشرة مقاعد لقاء حوالي أربعة ملايين صوت، أي أن كل نائب كان يمثل 388200 ناخبا في حين أن الاتحاد الوطني

[1] Ibid, P 52.
[2] Ibid, P 52.
[3] Ibid, P 52.
[4] Ibid, P 52..

الجمهوري قد حصل على 189 مقعدا لقاء ثلاثة ملايين وستمائة ألف صوت تقريبا، أي أن كل نائب كان يمثل 19100 ناخبا[1]

كما يفرض نظام الدورتين عبئا كبيرا على الإدارة الانتخابية حيث يتعين عليها التحضير السريع لدورة ثانية بعد الانتهاء من الدورة الأولى، وبذلك تكون هناك زيادة كبيرة في كل من التكلفة الإجمالية للعملية الانتخابية والوقت الفاصل بين عقد اجتماع الانتخابات وإعلان النتيجة، ويمكن أن يؤدي هذا إلى عدم اليقين. [2] وأيضا قد يشكل ذالك عبئا إضافيا على الناخب مما يتسبب في انخفاض الإقبال بين الجولة الأولى والثانية. [3]

من أخطر المشاكل في نظام الجولتين هو إثارته للمجتمعات المنقسمة. ففي أنغولا في عام 1992 جاء قائد المتمردين جوناس سافيبي في المرتبة الثانية في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة ب 40% من الأصوات مقابل خوسيه دوسانتوس الذي تحصل على 49% من الأصوات.[4]

المحاضرة السابعة:

2- النظام النسبي

2-1 تعريف النظام النسبي: يعرف التمثيل النسبي بأنه نظام انتخابي يقوم على التنافس الحر بين لوائح أو تكتلات سياسية في دوائر انتخابية كبرى بحيث تفوز كل لائحة بعدد من المقاعد النيابية مساوي للنسبة المئوية التي تنالها من مجموع عدد المقترعين [5]

يعتمد هذا النظام على الاقتراع بالقائمة في دوائر واسعة وكبيرة، سواء على مستوى الوطني أو الجهوي، وتقوم جميع أنظمة التمثيل النسبي (PR) على المبدأ التالي: تقليص التفاوت بين حصة الحزب من مجموع الأصوات الوطنية وحصته من مقاعد البرلمان، وعليه فإن الحزب الرئيسي الذي يحصد 40 في المئة من الأصوات يجب أن ينال نسبة مساوية لها تقريبا من المقاعد، والحزب الثانوي الذي يحصل على 10 في المئة من الأصوات يجب أن ينال عشرة في المئة من مقاعد البرلمان، وغالبا ما يعد استخدام

[1] Cotteret jean marie, emarie claude, opcit P 54.
[2] Pipa norris .**choosing electoral systems** , opcit, P53.
[3] Andrew Reynolds , ben reillyand Andrew elis, opcit, P53.
[4] نعمان أحمد الخطيب، **الوجيز في النظم الانتخابية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1، القاهرة 1999، ص 362.
[5] عصام نعمان، **نحو النسبة والخط الثالث والمقاومة المدنية**، المستقبل العربي، عدد 345، نوفمبر 2007، ص 105.

اللوائح الحزبية أفضل وسيلة لبلوغ النسبية، فكل حزب يقدم إلى الناخبين لائحة من المرشحين على المستوى الوطني أو الإقليمي. [1]

ونظرا لايجابيات نظام التمثيل النسبي، فقد اعتمدته العديد من الديمقراطيات الجديدة (أكثر من 20 دولة حديثة النشأة) وهو مطبق في أكثر من نصف دول العالم، وينتشر هذا النظام في أمريكا اللاتينية وأروبا الغربية وفي ثلث الدول الإفريقية، ومثال على ذلك من الدول التي تعتمد النظام النسبي نجد كل من ألمانيا، هولندا، الدنمارك، جنوب إفريقيا، ونيوزيلندا [2].

2- أنواع النظم النسبية

2-1- نصاب الإبعاد

نصاب الإبعاد هو العتبة التي يقتضي أن تتجاوزها اللائحة من أجل أن تستحق التمثيل في البرلمان، إذ ليس من المنطقي أن يكون لحزب ما ممثلين في البرلمان ولم يحصل على نسبة معتبرة من الأصوات، ففي ألمانيا ونيوزيلندا وروسيا حدد هذا النصاب بـ 5% ، أما في جنوب إفريقيا فلا يوجد نصاب للإبعاد ولذلك ربح الحزب الديمقراطي المسيحي الإفريقي مقعدين في انتخابات عام 1994. مع أنه لم يحصل سوى على أقل من 0.45% من الأصوات، وفي هولندا حدد نصاب الإبعاد بنسبة 0.67%، و أعلى نسبة كان في سيشيل 10% من أجل انتخاب 23 عضوا على أساس النظام النسبي. [3]

فنصاب الإبعاد هو الحد الأدنى من الأصوات الذي تحتاجه لائحة ما لكي يحقق لها المشاركة في عملية توزيع المقاعد على اللوائح الفائزة ، والأطراف التي تخفق في ضمان هذه النسبة من الأصوات، فإنها لا تكون مؤهلة للمشاركة في توزيع المقاعد على اللوائح المشاركة، ويختلف حجم نصاب الإبعاد وفقا للأهداف التي تتوخاها الدولة ففي ألمانيا مثلا كانت الرغبة في منع وصول المجموعات المتطرفة إلى البرلمان. [4]

كما يمكن أن يستخدم نصاب الإبعاد للتمييز ضد الأطراف الصغيرة أو المتطرفة إلا أن هذا النظام لا ينجح بصورة دائمة في ذلك، لأن هذه الأحزاب الصغيرة تستطيع أن تتجمع في لائحة واحدة

---

[1] عبدو سعد و أخرون، مرجع سابق، ص 230.
[2] نفس المرجع السابق ،ص 230
[3] عبدو سعد، مرجع سابق، ص 234.
[4] Andrew Reynolds Ben Reilly and Andrew Ellis, op.cit p83

وأن تتجاوز نصاب الإبعاد المطلوب، وتستطيع بذلك أن تكسب أصوات مشتركة كافية لأن تربح بعض المقاعد في المجلس التشريعي، وهذا ما يحصل في إسرائيل.[1]

2-2- نظام التمثيل النسبي على أساس اللائحة List PR

أغلب الدول التي تعتمد التمثيل النسبي، نجدها تتبع النظام النسبي على أساس اللائحة، وهذا الأسلوب هو أسهل أساليب التمثيل النسبي، بحيث يتقدم كل حزب بقائمة مرشحين، ويصوت الناخبون لصالح الحزب أو اللائحة ويكون لكل طرف عدد من المقاعد يساوي نسبة الأصوات التي حصلوا عليها، ويؤخذ المرشحون الفائزون في كل لائحة وفقا لترتيبهم فيها أو وفقا لأي أسلوب مفاضلة تعتمده الدولة [2]

2-3- الصوت الواحد المتحول

لطالما نادي به علماء السياسة بأنه واحد من أكثر النظم الانتخابية جاذبية، إلا أن استخدامه في الانتخابات التشريعية اقتصر على بعض الحالات مثل جمهورية ايرلندا منذ عام 1921 ، مالطا منذ عام 1947 ومرة واحدة في أستونيا عام 1990، كما أنه يستخدم لانتخابات مجلس الشيوخ الفيدرالي الأسترالي وأيضا في الانتخابات الأوربية والمحلية في إيرلندا الشمالية،[3]

وقد وضع توماس هير (بريطانيا) وكارل أندرو (الدانمرك) في القرن التاسع عشر المبادئ الرئيسة لهذا النظام.

يستعمل هذا النظام في دوائر متعددة المقاعد، حيث يصنف الناخبون أسماء المرشحين وفقا لتفضيلهم على ورقة التصويت بنفس طريقة الصوت البديل.

ولكن الخلاف بأن التفضيل بين المرشحين هو اختياري ، و لا يطلب من الناخبين أن يفضلوا بين كل المرشحين ، بل يمكن أن يفظلو مرشحا واحدا فقط. فيتميز نظام الصوت المنفرد القابل للتحويل، بأنه من النظم النسبية الأكثر تحقيقا للعدالة في التمثيل مع منح الناخب حرية أكبر في الاختيار[4].

ويقوم هذا النظام على المبدأ التالي: يعلن فائزا كل مرشح تتجاوز أصواته الحاصل الانتخابي بقسمة الأصوات المقترعة على عدد النواب الذين يجب انتخابهم زائد واحد (هذا الحاصل الانتخابي المخفض يسهل عملية إسناد المقاعد). قد يكون لمنطقة انتخابية عدد متقلب من النواب الذين يجب

[1] عبدو سعد ، مرجع سابق ، ص 235
[2] نفس المرجع السابق، ص235.
[3] أندرو رينولدز وآخرون ، مرجع سابق، ص 132.
[4] عبدو سعد، مرجع سابق ، ص 236

انتخابهم وكل ناخب له صوت فقط. ولكن هذا الصوت قابل للتحويل إذا كان مرشحه قد حصل على أصوات أكثر من اللازم أو إذا كان مرشحه قد حصل على أدنى الأصوات، ولهذا يتعين على الناخب أن يعين المرشحين الذين يكونون الثاني والثالث والرابع المفضلين عنده.[1]

لنفرض أن منطقة انتخابية سوف تنتخب ثلاثة نواب وفيها مئة صوت وأربعة مرشحين، وبعد عملية الاقتراع حصل الأربعة على ما يلي:

المرشح أ : 33 صوتا

المرشح ب: 24 صوتا

المرشح ج: 23 صوتا

المرشح د: 20 صوتا

إن الحاصل الانتخابي التالي : $\frac{\text{الأصوات}}{\text{المقاعد}+1}+1=\frac{100}{3+1}+1=26$

يعتبر المرشح الذي ينال أكثر من 26 صوتا هو الفائز وبالتالي يعلن المرشح أ فائزا لتجاوز الحاصل الانتخابي المقرر، وبقي لديه 7 أصوات زائدة فهذه الأصوات تنقل إلى المرشحين الآخرين بحسب الأفضلية في الترتيب.

ففي الـ 33 صوتا التي حصل عليها المترشح أ كانت الأفضلية الثانية موزعة كما يلي: المرشح ب: 20 صوتا، المرشح ج: 7 أصوات، المرشح د: 6 أصوات. إن الأصوات السبعة الزائدة توزع بين المرشحين الآخرين وفقا لنسبة الأفضلية الثانية.

		نسبتها من العدد 33	نسبتها من الأصوات السبعة الزائدة
المرشح ب	20 صوتا	%60.6	4 أصوات
المرشح ج	7 أصوات	%21.2	صوتين
المرشح د	6 أصوات	%18.18	صوت واحد

[1] Cotteret jean marie, emarie Claude, op.cit , P 81.

وإذا أضفنا هذه الأصوات التفضيلية إلى الأصوات التي حصل عليها كل مرشح نحصل على النتيجة التالية: المرشح ب: 24+4=28صوتا،

المرشح ج : 23+2= 25 صوتا المرشح د: 20+1= 21صوتا.

وبالتالي يفوز المرشح (ب) لأن عدد أصواته تجاوزت الحاصل الانتخابي، وبما أنه لم يعد هناك أي مرشح تتجاوز نسبة أصواته الحاصل الانتخابي.

فيتم إعادة عملية توزيع الأصوات التفضيلية من أجل ملء المقعد الثالث الشاغر وفقا لنفس الآلية.

كآلية لاختيار الممثلين فإن نظام الصوت القابل للتحويل ربما يكون من أهم الأنظمة الانتخابية، إذ يسمح للناخب أن يختار بين اللوائح وبين المرشحين ضمن اللوائح على حد سوى، بل أكثر من ذلك فباستطاعة الناخبين أن يؤثروا في تركيب هذه اللوائح وتكوين التحالفات، كما أنه يمنح المرشحين المستقلين فرصة للفوز بسبب إمكانية الناخب من القيام بعملية المفاضلة بين المرشحين وعدم الاكتفاء باختيار اللوائح.

وينتقد هذا النظام الانتخابي بأنه نظام يتطلب درجة معينة من معرفة القراءة والكتابة والحساب كما أن تعقيدات احتساب الأصوات يشكل بذاته عائقا أمام انتشاره بصورة واسعة، ومن مآخذ هذا النظام أنه يزيد من قوة الأقليات الصغيرة ويزيد من الضغوط داخل الأحزاب بسبب التنافس بين مرشحي الحزب الواحد. [1]

المحاضرة الثامنة

4-2 التمثيل النسبي على أساس الدائرة الكبرى

يقوم هذا التمثيل على اعتبار الوطن كله كإطار انتخابي ، أو كدائرة انتخابية واحدة ، و يكون الحاصل الانتخابي على صعيد الوطن كله بتقسيم مجموع الأصوات المقترعة على مجموع المقاعد التي يجب إملائها .و يتم احتساب المقاعد المستحقة لكل لائحة باعتماد الخطوات التالية [2]:

أ- قسمة إجمالي أصوات المقترعين على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية بغية الحصول على معدل الأصوات للمقعد الواحد (أي الحاصل الانتخابي).

[1] عبدو سعد، مرجع سابق، ص 238.
[2] نفس المرجع ، ص 239

ب- قسمة مجمل عدد أصوات كل لائحة على حدة على الحاصل الانتخابي.

- الآلية الأولى لتحديد عدد المقاعد المستحقة لكل لائحة

مثال :إذا كان عدد المقترعين في الدولة 500000 مقترع، و عدد المقاعد النيابية 50 مقعدا، فإن الحاصل الانتخابي على صعيد الدولة كاملة، هو 10000 صوت لكل نائب.

10000=50/500000 (الحاصل الانتخابي)

و لتحديد عدد المقاعد التي تستحقها كل لائحة ، نقوم بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها هذه اللائحة على الحاصل الانتخابي.

اللائحة	مجمل الأصوات التي حصلت عليها	الحاصل الانتخابي	عدد المقاعد المستحقة لكل لائحة
أ	310000	10000	31 مقعد
ب	170000	10000	17 مقعد
ج	20000	10000	مقعدان

- الآلية الثانية لتحديد عدد المقاعد المستحقة لكل لائحة

حسب هذا النظام تتقدم الأحزاب بنوعين من اللوائح ، الأولى على أساس المقاطعة أو المحافظة ، و الثانية على أساس الوطن كدائرة انتخابية . و قد تحدد الحاصل الانتخابي ب 60000 صوت ، فكل حزب له الحق بعدد من المقاعد في كل مقاطعة يساوي عدد الأصوات التي حصل عليها مقسوما على الحاصل الانتخابي ، أما بالنسبة لبقايا الأصوات التي يحصل عليها كل حزب في المقاطعات ففي ألمانيا مثلا كانت تجمع تلك الأصوات في برلين و تعطى إلى لوائح وطنية ، بحيث ينال كل حزب ما يتوجب له.

مثال :لنفترض أن أحد الأحزاب قد حصل في إحدى المقاطعات الألمانية على 150 ألف صوت، بعد قسمة هذا العدد على الحاصل الانتخابي يكون لهذا الحزب مقعدين في هذه المقاطعة :

2.5=60000/150000

أي يكون لهذا الحزب مقعدين و أما 30000 صوت المتبقية فتضاف إلى بقية الأصوات الإضافية التي حصل عليها هذا الحزب في بقية المقاطعات ، فلو فرضنا أن هذا الحزب قد حصد 600000 صوت

إضافي في كافة المقاطعات الألمانية ، فيكون لهذا الحزب بعد قسمة هذا العدد على 60000 (الحاصل الانتخابي)، عشرة مقاعد في الإطار الوطني.[1]

5-2 التمثيل النسبي على أساس الدائرة الوسطى

يتلاءم النظام النسبي مع الدائرة الكبرى في حين أنه يكون غير قابل للتطبيق في إطار الدوائر الانتخابية الصغيرة وذلك لأن الحاصل الانتخابي سيكون حتما أكبر من عدد الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب، وبمأنه من المستحيل تقسيم المقعد الواحد بين حزبين أو مرشحين لذلك كان لابد من اللجوء إلى التقريب[2].

بفرض أن دائرة انتخابية ضمن 84 ألف مقترع يصوتون من أجل الحصول على ستة مقاعد نيابية، وتتنافس أربعة لوائح حزبية على هذه المقاعد، ولنفرض أن نتيجة الاقتراع على الشكل الآتي:[3]

الحزب	عدد الأصوات
الحزب أ	35000 صوت
الحزب ب	24500 صوت
الحزب ج	15500 صوت
الحزب د	9000 صوت

فكيف تمكن توزيع المقاعد الستة على الأحزاب الأربعة المتنافسة؟

2-5-1- إسناد المقاعد للباقي الأعلى PFR

وفق هذه الآلية نقوم بحساب الحاصل الانتخابي، وهو عبارة عن حاصل قسمة عدد الأصوات المقترعة على عدد المقاعد.

84000 :06 =14000 (الحاصل الانتخابي)

[1] عبدو سعد، مرجع سابق ص 241

[2] - عبدو سعد، مرجع سابق ، ص 244.

[3] - patrice Gé lard, jacques meurier, op.cit. P62.

لمعرفة عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب، نقوم أولا بقسمة عدد الأصوات التي نالها كل حزب على الحاصل الانتخابي فتكون النتيجة كالآتي:

الحزب	استخراج النسبة	عدد المقاعد المحصل عليها	الباقي
الحزب أ	14000 :35000	مقعدان	7000
الحزب ب	14000 :24500	مقعد واحد	10500
الحزب ج	14000 :15500	مقعد واحد	1500
الحزب د	14000 :9000	0	9000

بعد معرفة عدد الأصوات المتبقية التي تعود لكل حزب نقوم بإسناد المقاعد المتبقية للأحزاب التي لها أكبر نسبة من البقايا و هما الحزبين ب ود، وتكون النتيجة كالتالي: قائمة أ: مقعدين، قائمة ب: مقعدين، قائمة ج: مقعد واحد، قائمة د: مقعد واحد.

2-5-2- إسناد المقاعد المتبقية للذي ينال المعدل الوسطي الأقوى

حسب هذه الآلية تكون المرحلة الأولى كما في السابق أي تسند المقاعد الأربع الأولى وفقا للترتيب السابق أما إسناد المقعدان المتبقيان فالأمر يختلف، فوفقا لهذه الآلية يتم إضافة مقعد وهمي لكل لائحة، وتقسم عدد الأصوات التي حصلت عليها هذه اللوائح على عدد المقاعد الذي تستحقه مضافا إليه المقعد الوهمي، وتعطى هذه العملية معدلا وسيطا والحزب الذي ينال المعدل الوسطي الأعلى يحصل على المقعد الإضافي، ويجري إعادة العملية حتى توزيع كل المقاعد المتبقية.

$$\text{المعدل الوسيطي} = \frac{\text{عدد الأصوات}}{\text{عدد المقاعد التي نالتها اللائحة + المقعد الوهمي}}$$

و تكون النتائج كالآتي

	طريقة استخراج المعدل	المعدل الوسطي
القائمة أ	1+2/35000	11666
الحزب ب	1+1/24500	12250
الحزب ج	2/15500	7750
الحزب د	1 /9000	9000

وهنا نرى أن المقعد الخامس يمنح للقائمة ب لأنه نال أعلى نسبة من الأصوات بطريقة استخراج المعدل الوسطي، ويمنح المقعد السادس إلى القائمة أ باعتبارها حصلت على ثاني معدل وسطي [1]

القائمة	عدد المقاعد
القائمةأ	ثلاثة مقاعد
القائمة ب	مقعدين
القائمة ج	مقعد واحد
القائمة د	0

و بالتالي نلاحظ تباين بين النتائج بحسب الطريقة المعتمدة سواء أكانت توزيع المقاعد للباقي الأعلى أو توزيع المقاعد وفقا للمعدل الوسطي الأقوى ، و فيما يلي مقارنة بين النتيجتين.

الحزب	توزيع المقاعد للباقي الأعلى	توزيع المقاعد وفقا للمعدل الوسيطي الأقوى
الحزب أ	مقعدان	ثلاث مقاعد
الحزب ب	مقعدان	مقعد ين
الحزب ج	مقعد واحد	مقعد واحد
الحزب د	مقعد واحد	0

2-5-3- توزيع المقاعد وفقا لطريقة هو ندت

رغم أن هذه الطريقة تختلف من حيث التطبيق مع طريقة المعدل الوسطي الأقوى إلا أنها تعطي نفس النتائج، وقد ابتكر هذه الآلية العالم البلجيكي هوندت سنة 1885، وهي طريقة رياضية متقدمة يمكن بواسطتها التعرف على نتيجة توزيع المقاعد على القوائم، وتعرف هذه الطريقة باسم نظام القاسم الانتخابي أو القاسم القريب وطبقت هذه الآلية لأول مرة في بلجيكا سنة 1899 ومازال معمولا بها في فلندا وألمانيا كما استعملت كذلك في الدانمرك ما بين 1919-1953. اسبانيا والبرتغال وفي السويد ما بين 1907-1952.[2]

لنفرض أن دائرة انتخابية معينة تتألف من x مقاعد فحسب طريقة هوندت نقوم بقسمة عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب على الأرقام واحد، إثنان، ثلاثة، أربعة، ..... x ويمثل الحرف x عدد النواب الذين يجب انتخابهم في هذه الدائرة ،ونعرض هذه الآلية بالأرقام:

[1]- Patrice Gé lard, jocques meurier, opcit. P63.
[2] Jean claud zarka, Op.cit . p 29

لو كان هناك ثلاثة أحزاب تتنافس على خمسة مقاعد وحصل الحزب أ على 60000 صوت وحصل الحزب ب على 46000 صوت وحصل الحزب ج على 19000 فكيف توزع المقاعد الخمسة على هذه الأحزاب الثلاثة وفقا لطريقة هوندت.

الخطوة الأولى: نقسم عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب على الأرقام 1 حتى 5.

الحزب	1	2	3	4	5
الحزب أ	60000	30000	20000	15000	12000
الحزب ب	46000	23000	15333	11500	2900
الحزب ج	19000	9500	6333	4750	3800

الخطوة الثانية: استخراج المؤشر المشترك وهو الموزع الذي إذا قسمنا عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب على هذا الموزع نحصل على عدد المقاعد التي يجب أن تسند لكل حزب، ويتم استخراج هذا القاسم عبر ترتيب الأرقام الناتجة عن عملية القسمة السابقة بصورة تنازلية من الأعلى إلى الأدنى حتى نصل إلى x الذي تمثل عدد المقاعد التي يجب ملؤها [1]

وبعد ترتيب الأرقام المحصل عليها نتيجة القسمة أعلاه ترتيب تنازليا من الأكبر إلى الأصغر يكون العدد الذي يحل في المرتبة الخامسة هو المؤشر المشترك

1. 60000
2. 46000
3. 30000
4. 23000
5. 20000

المؤشر المشترك هو : 20000

الخطوة الثالثة : تحديد عدد المقاعد التي تستحقها كل لائحة ويكون ذلك بقسمة عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب أو اللائحة على المؤشر المشترك.

[1] عبدو سعد، مرجع سابق، ص 248.

الحزب	عدد الأصوات	قاسم مشترك	عدد المقاعد
الحزب أ	60000	:20000	3 مقاعد
الحزب ب	46000	:20000	مقعدان
الحزب ج	19000	:20000	-

2-5-4-آلية سانت ليغو

من المآخذ التي تحسب على طريقة هوندت أنها تميل للطرف القوي (ففي المثال السابق لم يحصل الحزب ج على أي مقعد رغم نيله نسبة كبيرة من الأصوات 15% من الأصوات)، ومن أجل تفادي هذه الخلل تم إقرار صيغة معدلة لآلية هوندت لتكون أكثر عدالة في توزيع المقاعد ، حيث اقترحت من طرف عالم الرياضيات سانت لاغو Sainte lague ،ويعتمد هذا الأسلوب المعدل على قسمة الأصوات المحصل عليها على الأرقام:واحد، ثلاثة، خمسة، سبعة....إلخ حتى الوصول إلى عدد مقاعد الدائرة. [1]

وفي الطريقة التي تطبق الآن، تتم القسمة على 1.4 ،3،5. وإذا طبقنا هذه الآلية المعدلة على المثال المعتمد في شرح آلية هوندت لوصلنا إلى النتيجة التالية:

حصل الحزب أ على 60000 صوت، وحصل الحزب ب: على 46000 صوت، وحصل الحزب ج على 19000، فكيف توزع المقاعد الخمسة على هذه الأحزاب الثلاثة وفقا لطريقة سانت ليغو.

الخطوة الأولى: نقوم بقسمة عدد الأصوات المتحصل عليها من طرف كل حزب على الأرقام 1.4 و 3 و 5 (باعتبارأن عدد مقاعد الدائرة هو خمسة).[2]

الحزب	1.4	3	5
الحزب أ	42857	20000	12000
الحزب ب	32857	15333	2900
الحزب ج	13571	6333	3800

الخطوة الثانية: نقوم بترتيب الأرقام التي حصلنا عليها ترتيبا تنازليا من الأكبر إلى الأصغر حتى الوصول إلى العدد الموازي لعدد المقاعد المخصصة للدائرة.

1. 42857

[1] Jean claue zarka, op.cit. p 29

[2] عبدو سعد، مرجع سابق، ص 250.

2. 32857

3. 20000

4. 15333

5. 13571

الخطوة الثالثة: نحاول معرفة إلى أي لائحة ينتمي كل رقم من هذه الأرقام، فنجد أن الرقمان 1 و 3 ينتميان للحزب أ والرقمان 2 و4 ينتميان للحزب ب وأن الرقم 5 ينتمي للحزب ج. وحسب هذه النتيجة يحصل الحزب أ على مقعدين وكذلك الحزب ب، بينما يفوز الحزب ج بمقعد واحد.[1]

الحزب	آلية هوندت	آلية ساند ليغو
الحزب أ	3 مقاعد	مقعد ان
الحزب ب	مقعدان	مقعد ان
الحزب ج	-	مقعد واحد

المحاضرة التاسعة

2-6- الحاصل الانتخابي المعدل

يستعمل هذا النظام عندما يكون الحاصل الانتخابي أعلى من عدد الأصوات التي نالها كل حزب، أي لم يستطيع أي حزب أن يحصد على أي مقعد، ويعتمد هذا النظام في سويسرا.

يقوم هذا الأسلوب بتخفيض الحاصل الانتخابي بإضافة وحدة إلى المقاعد الواجب ملؤها ثم يقسم عدد الأصوات المقترعة على عدد المقاعد +1.

إذا أخذنا المثال السابق عدد الأصوات : 20000 وعدد المقاعد خمسة.

الحاصل الانتخابي المعدل = $\frac{20000}{5+1}$ = 33.333

وإذا قسمنا عدد الأصوات التي نالها كل حزب على هذا الحاصل الجديد لنال كل حزب المقاعد التالية :

الحزب أ	02

[1] - عبدو سعد، مرجع سابق ، ص 250.

الحزب ب	01
الحزب ج	01
الحزب د	0

إن آلية الحاصل الانتخابي لم تستطع أن تؤمن إسناد كل المقاعد النيابية حيث بقي مقعدا واحد يجب ملؤه، هنا نلجأ أيضا إلى تعديل الحاصل الانتخابي مرة أخرى، وذلك عبر إضافة وحدة جديدة إلى العدد الذي قسمنا عليه عدد الأصوات من أجل استخلاص الحاصل الانتخابي وفقا للمعادلة التالية:

الحاصل الانتخابي المعدل الجديد: $\frac{20000}{5+1+1} = 28.571$

وإذا قسمنا عدد الأصوات التي نالها كل حزب على هذا الحاصل الجديد لنال كل حزب المقاعد التالية:

الحزب	استخراج	عدد المقاعد
الحزب أ	28.571:86000	ثلاثة مقاعد
الحزب ب	28.571:56000	مقعد واحد
الحزب ج	28.571:38000	مقعد واحد
الحزب د	28.571:20000	-

ما يؤخذ على هذا النظام أنه يوشك أن يؤدي إلى جعل عدد المقاعد أعلى من العدد المقرر قانونيا. [1]

هذه مجمل أنواع النظم الانتخابية التي تندرج ضمن عائلة التمثيل النسبي، التي يؤكد أنصارها أنها الأكثر مناسبة لما تتضمنه من مزايا يمكن ذكرها على النحو التالي[2]:

- تترجم بأمانة الأصوات إلى مقاعد في البرلمان، وتبتعد عن النتائج غير المستقرة وغير العادلة التي تسفر عنها نظم الأغلبية، كما أنها تمكن الأحزاب السياسية الصغيرة للوصول إلى البرلمان من دون حاجتها إلى عدد كبير جدا من الأصوات.[3]

[1] Cotteret jean marie, emarie claude, opcit , P 81.

[2] أنظر عبد الله بلغيث ، مرجع سابق ،ص36

[3] أندرو أليس و آخرون ، مرجع سابق ،ص109

- تؤدي إلى التقليل من الأصوات الضائعة، حيث تتجه كل الأصوات تقريبا نحو انتخاب المرشح حسب الاختيار، وهو الأمر الذي يزيد من إدراك الناخب لأهمية صوته مما يجعله يقبل إلى عملية التصويت الصحيح. وبالتالي الزيادة في نسبة المشاركة في الانتخابات.[1]

- تؤدي إلى تسهيل عملية وصول أحزاب الأقليات والمجموعات الثقافية إلى البرلمان.[2]

- يشجع نظام التمثيل النسبي الأحزاب الكبيرة والصغيرة على حد سواء، على وضع قوائم متنوعة إقليميا وعرقيا وجنسيا، إذ أن عليها تلبية أذواق مجال موسع من المجتمع لزيادة عدد الأصوات في جميع أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك، هنالك حوافز أقل لتوجيه التماسات عرقية بحته.[3]

- تتيح هذه النظم انتخاب المرأة، حيث نجد أن الأحزاب، تستطيع استخدام القوائم للترويج للانتخاب النساء اللواتي يعملن في مجال السياسة.[4]

- تساهم نظم التمثيل النسبي في إيجاد حكومات ائتلافية أكثر فاعلية، باستطاعتها التخطيط للمدى البعيد.[5]

ولكن على الرغم من مزايا هذا النظام إلا أن هناك العديد من المنتقدين له يسردون بعض العيوب وهي:

- إن الحكومات الائتلافية الناتجة عن نظم التمثيل النسبي تكتنفها بعض السلبيات على رأسها عدم استطاعتها تنفيذ سياستها بشكل متماسك عند حدوث خلافات سياسية بين الأحزاب المشكلة لها، وغالبا ما تشهد هذه التجارب استقالات كثيرة.[6]

- تشجع هذه النظم كثيرا قيام الأحزاب الصغيرة التي يهدد وجودها الاستقرار السياسي، خاصة عند المفاوضات المتعلقة بتشكيل الحكومة، بحيث تملي الأحزاب الصغيرة املاءاتها على الأحزاب الكبيرة.[7]

- يؤدي نظام التمثيل النسبي إلى تجزئة الأحزاب السياسية، بعد الخلافات التي قد تنشب داخل الحزب الواحد.[1]

---

[1] أندرو أليس و آخرون ، مرجع سابق ، ص109

[2] Maurice Duverger, op. cit., p132.
[3] A-Laurent, P. Delfosse, A-P. Frognier, op. cit., p.30.
[4] Cotteret Jean-Marie, Emerie Claude,op. cit., p. 71.
[5] Ibid., p.71.
[6] Pipa Norris, « choosing electoral systems », op. cit., p.301.
[7] Cottere Jean-Marie, Emerie Claude,op. cit., pp. 71 - 72 .

- تؤدي هذه النظم إلى ضعف العلاقة بين الناخبين و نوابهم، فلا يمتلك الناخبون قدرة على تحديد هوية من سيمثلهم، ولا يظهر ممثل محدد لمنطقتهم، ولا يمتلكون إذن القدرة على رفض أي فرد إذا ما أساء استخدام منصبه.[2]

- تتيح نظم التمثيل النسبي المعتمدة على القوائم الانتخابية المغلقة، قوة كبيرة وسلطة للأحزاب في اختيار المرشحين، مقابل تفضيلات الناخبين.[3]

- تنتقد نظم التمثيل النسبي في أنها غير بسيطة (خاصة النظام التفضيلي) مما يجعلها غير مناسبة للمجتمعات التي تكثر فيها نسبة الأمية.[4]

المحاضرة العاشرة

3- الأنظمة المختلطة

نتيجة للمساوئ التي انجرت عن استعمال كل من نظام الأغلبية والنظام النسبي وعدم التوصل إلى نظام مثالي، سعى بعض المختصين في الانتخابات إلى البحث عن وسائل مختلفة تضم إيجابيات كلا النظامين مع تفادي سلبياتهما. و يمكن التمييز بين نوعين من الأنظمة المختلطة الأولى الأنظمة التي لا تنتمي إلى أي من النظام النسبي أو نظام الأغلبية وليست هي مزيج مباشر بين قواعد النسبية والأغلبية بل تكون أنظمة بذاتها، وهي تلك الأنظمة التي تضمن تمثيلا للأقلية دون أن يكون بالضرورة تمثيلا متناسبا مع عدد أصوات المقترعين لها. كنظام الصوت غير قابل للتحويل، أما النوع الثاني فهو يضم الأنظمة المختلطة فعلا والتي تتألف من مزيج بين القواعد النسبية والأغلبية وقد تكون متوازية وقد يغلب عليها هذا اللون أو ذلك تبعا للنسب التي تدخل في تكوين هذا النظام الانتخابي. [5]

وتدعى الأنظمة الانتخابية المختلطة بالأنظمة شبه النسبية، وهي أنظمة تقع في منطقة وسط بين النظام النسبي و نظام الأغلبية، وتصنف الأنظمة المختلطة غالبا إلى ثلاثة مجموعات هي: النظام المتوازي أو المختلط، ونظام الصوت المحدود (LV)، ونظام الصوت غير القابل للتحويل SNTV.

3-1- الأنظمة المتوازية (parallèle)

---

[1] Cottere Jean-Marie, Emerie Claude,opcit., p.72.
[2] Ibid., p.72.
[3] A-Laurent, P. Delfosse, A-P. Frognier, opcit. p.30 .
[4] Ibid. p.30.

[5] عبدو سعد و آخرون ، مرجع سابق ، ص279

تسعى الدول من خلال استعمال الأنظمة المتوازية إلى تفادي سيئات كل من النظام النسبي و نظام الأغلبية، وتعويض عدم التناسب الذي قد ينشأ في حال اعتماد أحد النظامين بمفرده.

يعتمد هذا النظام على استخدام آليات كل من النظام النسبي ونظام الأغلبية في آن واحد، وقد استعمل بشكل واسع في الديمقراطيات الجديدة في إفريقيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقا، إذ تطبقه أكثر من عشرين دولة منها الكامرون كرواتيا، غواتي مالا، غينيا، اليابان، كوريا الجنونية، جورجيا، النيجر، روسيا، سيشمل. و في الصومال، ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان ينتخب قسم من النواب وفقا لنظام الدائرة الفردية والقسم الآخر وفقا للنظام النسبي.[1]

بينما تستعمل ليتوانيا نظام الدورتين لانتخاب عدد من أعضاء المجلس النيابي وينتخب الباقي وفقا للنظام النسبي، وتستعمل أندورا الصوت الجمعي لانتخاب نصف أعضاء البرلمان، وينتخب النصف الآخر وفقا للنظام النسبي، وفي تونس والسينيغال ينتخب عدد من النواب وفقا لنظام الصوت الجمعي على أساس حزبي وينتخب الباقون وفقا للنظام النسبي، وأما تايوان فتستعمل الصوت غير القابل للتحويل لانتخاب نصف أعضاء البرلمان وتستعمل نظام التمثيل النسبي للنصف الآخر، وحسب هذا النظام ليس من الضروري أن تتساوى عدد المقاعد المنتخبة على أساس النظام النسبي مع عدد المقاعد المنتخبة على أساسي نظام الأغلبية، حيث أنه فقط في أندروا وروسيا ينتخب نصف عدد أعضاء البرلمان وفقا للنسبية والنصف الآخر وفقا للأغلبية، ففي الصومال ينتخب 113 عضوا وفقا للنظام النسبي وينتخب عشرة أعضاء وفقا لنظام الدائرة الفردية، وفي اليابان ينتخب 60% من أعضاء مجلس النواب على أساس نظام الأغلبية و40% على أساس النظام النسبي .[2]

كما يستعمل النظام النسبي المختلط في ألمانيا، نيوزيلندا، بوليفيا، إيطاليا، المكسيك، فنزويلا، ويحاول هذا النظام دمج الخصائص الإيجابية لكل من نظام الأغلبية و التمثيل النسبي.ففي ألمانيا، بوليفيا، و فنزويلا، فإن نصف عدد أعضاء البرلمان منتخبة بطريقة الأغلبية والنصف الآخر بالاقتراع النسبي. فعلى سبيل المثال إذا ربح حزب واحد عشرة بالمئة من الأصوات الوطنية ولكنه لم يحصل على أي مقعد نيابي فان نظام التمثيل النسبي سيساهم في ضمان نسبة تمثيل له تعادل نسبة 10% من الأصوات التي حصل عليها .[3]

[1] Andrew Reynolds , ben reillyand Andrew elis, op.cit, P104

[2] عبدو سعد ، مرجع سابق ، ص 282

[3] أندرو رينولدز و آخرون ، مرجع سابق ، ص165

وفي فنزويلا ينتخب 102 عضوا على أساس نظام الدائرة الفردية، و 87 عضوا على أساس التمثيل النسبي وفقا للدائرة الوطنية الكبرى، وفي المكسيك ينتخب 200 عضوا وفقا لنظام التمثيل النسبي وينتخب 300 نائبا وفقا لنظام الدائرة الفردية، ولكن يشترط ألا يفوز حزب واحد بأكثر من 315 مقعدا برلمانيا، وإذا فاز هذا الحزب على أقل من 60% من الأصوات فيصبح الحد الأعلى للمقاعد التي يحق له الفوز بها 300 مقعد، ومن حسنات النظام النسبي المختلط هو أن الناخب يكون له تمثيلان، الأول على الصعيد الوطني وفقا للنظام النسبي، والثاني تمثيل جغرافي ومناطقي على أساس نظام الأغلبية.[1]

سلبيات الأنظمة المتوازية

من مساوي الأنظمة المتوازية أنها تخفق في تحقيق التناسب المطلوب، فبعض الأطراف قد تبقى خارج أي تمثيل على الرغم من فوزها بأعداد كبيرة من الأصوات. كما يعاب على الأنظمة المتوازية أنها معقدة نسبيا، مما يسبب عدم إدراك الناخبين لطبيعة وعملية النظام الانتخابي.[2]

المحاضرة رقم 11

3-2- نظام الصوت المحدود

يستعمل في ظل النظام القائم على الدائرة الانتخابية ذات المقاعد المتعددة، ويحق للناخب بأن يصوت لأكثر من مرشح ولكن لا يحق له أن يصوت لكامل اللائحة ،إذ بإمكانه أن يشطب مرشح أو أكثر، لكن لا يحق له أن يشطب كل المرشحين ويبقي على مرشح واحد فقط، بل عليه أن يبقي على أكثر من مرشح واحد، و يفوز في الأخير المرشحون الذين ينالون أكثر الأصوات.[3]

بالرغم من أن هذا النظام من الأنظمة النادرة الاستعمال في العصر الحالي، إلا أن له من يدافع عنه ويستحسن تطبيقه، لأنه يسهل انتخاب مرشحي الأقلية الأقوياء ويسمح للناخبين في أن يصوتوا لصالح مرشحين منفردين. ويستعمل هذا النظام في جبل طارق وفي اسبانيا لانتخاب مجلس اللوردات الاسباني، وكان يطبق في بريطانيا في الفترة بين 1867-1885.

[1] عبدو سعد ، مرجع سابق ، ص285

[2] Andrew Reynolds , Ben Reilly and Andrew elis, op.cit, P112

[3] عبدو سعد و آخرون ، مرجع سابق، ص285

ولنظام الصوت المحدود LV العديد من خصائص نظام التصويت الجمعي ويعطي فرصة أكبر للأقليات لكي يحظوا بالتمثيل.[1]

مساوئ نظام الصوت المحدود

يؤخذ على هذا النظام أنه لا يستطيع أن يكرس التناسب، ففي انتخابات 1982 حصل الحزب الاشتراكي الاسباني على 47% من الأصوات وفاز 65% من المقاعد.[2]

3-3 الصوت غير قابل للتحويل

في هذا النظام يدلي الناخب بصوت واحد في دائرة انتخابية متعددة المقاعد، بحيث لا يحق للناخب أن يصوت لأكثر من مرشح واحد، ويفوز من ينال العدد الأعلى من الأصوات.

ويستعمل هذا النظام في الانتخابات البرلمانية في الأردن، وكذلك ينتخب 161 مقعدا في البرلمان التايواني على أساس هذا النظام، وقد طبق في اليابان منذ عام 1948 وحتى عام 1993.[3]

إيجابيات وسلبيات النظام الصوت واحد غير قابل للتحويل:[4]

يتميز هذا النظام بقدرته على تسهيل تمثيل الأقلية، ويشجع هذا النظام في أن تنتظم الأطراف وتتقيد بتوجيهات قياداتها حيث على مدى خمسة وأربعين سنة من تجربة هذا النظام في اليابان، فقد أوصل إلى حزب متين واحد و نظام مهيمن .وأيضا من حسنات هذا النظام أنه سهل الاستعمال و سهل الاحتساب.

أما مساوئ هذا النظام فإنه نظام غير قادر على ضمان التناسب بين النتائج البرلمانية العامة وحجم الاقتراع، فالأطراف الصغيرة التي لا تتجاوز نسبها العشرة بالمائة فإن أصواتها توزع على عدة دوائر وقد لا تفوز بأي مقعد ، بينما قد تفوز أطراف كبيرة بأغلبية المقاعد النيابية.

إن هذا النظام يجعل الأحزاب تحجم عن مخاطبة طيف واسع من الناخبين خارج الإطار الحزبي، طالما أن بإمكانهم الفوز بالمقاعد دون أن يحتاجوا للتحالف مع أطراف أخرى كما أنه يزيد من حدة المنافسة داخل الأحزاب.

---

[1] Reynolds, Andrew, Reilly Ben electoral system, op.cit.p 117
[2] Ibid ..p 117
[3] Ibid . p 113
[4] عبدو سعد ، مرجع سابق ، ص 287

المحاضرة رقم 12

III- التأثيرات السياسية للنظم الانتخابية

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نبرز مختلف التأثيرات السياسية للنظم الانتخابية، وذالك بالتطرق إلى انعكاساتها على تركيبة المجالس المنتخبة وعلى الأحزاب السياسية وكذالك على الاستقرار السياسي، انطلاقا من ما توصلت إليه مختلف الدراسات و الأبحاث في هذا الشأن و لا سيما الحديثة منها.

أولا: تأثير النظام الانتخابي على تركيبة المجالس المنتخبة

تكتسي المجالس المنتخبة سواء كانت محلية أو وطنية أهمية بالغة في ترشيد الحكم فهي الآلية التي يتم من خلالها مساهمة المواطنين في صنع القرارات السياسية وتسيير الشؤون العامة، وباعتبارها الهيئات المنتخبة التي تمثل المجتمع بكل أطيافه، يقع على عاتقها مسؤولية التوفيق بين المصالح والتوجهات المتعارضة للمجموعات المختلفة عبر الوسائل الديمقراطية المتمثلة في الحوار والتسوية، فضلا عن مسؤوليتها عن ضمان خضوع الحكومات للمسائل الكاملة أمام الشعب.

وللنظم الانتخابية باختلاف أنواعها تأثيرات وانعكاسات عديدة على المجالس المنتخبة (البرلمان والجماعات المحلية) سواء من حيث تركيبتها أو حتى من حيث أدائها وفعاليتها، من أهمها تلك المتعلقة بالعدالة في التمثيل، ونقصد هنا بعدالة التمثيل: مدى تناسب الأصوات المحصل عليها من طرف حزب سياسي مع ما حصل عليه من مقاعد في البرلمان بعد عملية توزيع المقاعد بين الأحزاب السياسية المتنافسة في العملية الانتخابية، أو كما تسمى عند بعض الباحثين في مجال النظم الانتخابية "تناسبية النظام الانتخابي".[1] و لقياس درجة التناسبية هناك مؤشرين، و هما مؤشر "ليفارت"" Lijphart" الذي يعتمد على معدل أكبر الفروقات في كل انتخابات بين عدد المقاعد وعدد الأصوات، وكذالك مؤشر "غلاغير" " Gallagher " الذي يحسب أولا الفرق بين عدد أصوات كل حزب و عدد المقاعد التي تحصل عليها ، ثم يقوم بحساب الصيغة الرياضية التالية[2]:

$$LSq = \sqrt{(\frac{1}{2}(vi - si)^2)}$$

[1] A.Laurent, P.Delfosse, A-P. Frognier, op. Cit., p31
أنظر Pipa Norris, « choosing electoral systems », op. cit .p 08
[2] A.Laurent, P.Delfosse, A-P. Frognier, op. Cit., p31.

المؤشر الثاني صعب الحساب لكن يبين بشكل أوضح التناسبية بين عدد الأصوات وعدد الأحزاب

مقياس GALLAGHER	مقياس LIJPHART	أنواع من الأنظمة الانتخابية
15,84 %	13,56 %	نظام الأغلبية ذو الدورة الواحدة
12,28 %	10,88 %	نظم الأغلبية الأخرى
4,96 %	5,22 %	نظام التمثيل النسبي على أساس قاعدة " à base d'Hondt et Imperiali
3,03 % 3.66 5.39	4,15 %	نظام التمثيل النسبي Sainté-Lagué مغيرة Droop نظام الصوت الواحد المتحول
2,13 %	1,88 %	نظام التمثيل النسبي على أساس قاعدة "HARE"

رغم أن الحساب كان في فترتين مختلفتين، بواسطة مؤشرين مختلفين، وفي مجموعتين من الدول كذالك مختلفة، إلا أن درجة تناسبية النظم الانتخابية بقيت مستقرة وثابتة تقريبا.ونلاحظ بوضوح أن نضام الأغلبية في دورة واحدة هو الذي لم يحقق تناسبية بين عدد الأصوات و عدد المقاعد التي تحصل عليها،و يتبين كذالك أن النظم التي تعتمد على صيغة هوندت "HONDT"، ذات درجة تناسبية أقل مقارنة مع النظم النسبية الأخرى.نستطيع أن نضيف أن من بين الأنظمة النسبية كذالك، يعتبر النظام الذي يعتمد على قاعدة هار "HARE"، الوحيد الذي يقترب بدرجة كبيرة جدا من تحقيق تناسبية كاملة.[1]

المحاضرة رقم 13

[1] A.Laurent, P.Delfosse, A-P. Frognier, op. Cit, p32.

هناك مؤشر آخر حسب من طرف ماكي "MAKIE" و"روز" "ROSE" ، طبق في 25 دولة غربية أعطى نسبة 94 بالمائة من التناسبية للأنظمة RP و 86 بالمائة للأنظمة ذات الأغلبية في دور واحد، و هذا عن طريق حساب مجموع الفروق بين عدد أصوات ومقاعد كل حزب تقسيم 2 مضروبة في 100. في هذه الحالة نجد نفس النسب تقريبا.[1]

حاول"ليجبارت" "Lijphart" من خلال مقياسه السابق الذكر لقياس النسبة التوافقية لمختلف الأنظمة الانتخابية أن يحدد أيا من هذه الأنظمة يحقق ما أسماه "الأغلبية المصطنعة" (يقابلها بالإنجليزية (Manufactured Majority)، والتي يعني بها حصول حزب سياسي أو تكتل سياسي على أغلبية في البرلمان وبالتالي "حكومة الحزب" دون حصوله على أصوات في العملية الانتخابية تمكنه من اعتلاء تلك المرتبة، بل يعود نجاحه هذا، إلى النظام الانتخابي[2]

تبين النتائج أن [3]: 0.93 بالمائة من الانتخابات التي تم فيها تطبيق نظام الأغلبية ذو الدورة الواحدة أدت إلى وجود حزب بأغلبية برلمانية.

0.52 بالمائة من الانتخابات تؤدي نفس النتيجة في حالة تطبيق النظم الأغلبية الأخرى.

0.18 بالمائة في أنظمة الاقتراع النسبية المستعملة لقاعدة هوندت و امبريالي . 0.24 بالمائة عندما يكون الحساب بصيغة سانت ليغو مغيرة ، و أخيرا نسبة 0.23 بالمائة في حالة النظم النسبية بقاعدة هار.

لاحظ كذالك أن 0.71 بالمائة من الانتخابات التي تؤدي إلى أغلبية مصطنعة ، هي تلك التي تتبع نظام الأغلبية بدور واحد.

0.52 بالمائة في حالة تطبيق نظم الأغلبية الأخرى .0.14 بالمائة بالنسبة للنظم النسبية بقاعدة هوندت و أمبريالي ، 0.14 بالمائة باتباع قاعدة سانتياقو مغيرة ، دروب و صنف التصويت الواحد المتحول ، و أخيرا 0.04 بالمائة في حالة تطبيق النظم النسبية بقاعدة هار.

---

[1] A.Laurent, P.Delfosse, A-P. Frognier, op. Cit, p.32

[2] Ibid., p. 32

و انظر أيظا

Arend Lijphart, " the political consequences of electoral laws", American political science review, vol 84 , N"2 , june 1990. p. 483 .

[3] A.Laurent, P.Delfosse, A-P. Frognier, op. Cit, p.32

توصل "Lijphart" في الأخير إلى أن أكبر نظام انتخابي يؤدي إلى " الأغلبية المصطنعة"هو نظام الأغلبية ذو الدورة الواحدة مقابل ذلك فإن أكبر نظام يؤدي إلى الابتعاد عن" الأغلبية المصطنعة" هو نظام التمثيل النسبي على أساس قاعدة"HARE"[1]

توصل"ليجبارت" "Lijphart" في دراسته السابقة إلى نتيجة مفادها أنه في نظام RP مثلا . كلما نقصت مقاعد الدائرة الانتخابية ، كلما ارتفعت نسبة الأصوات اللازمة للحصول على مقعد،هذا ما يقلل من عدد الأحزاب التي تتمكن من الحصول على تلك النسبة ، مما يؤكد فوز الحزب الكبير بمقاعد هذه الدائرة. و إن انعكس هذا على كافة أو معظم الدوائر الانتخابية في الدولة أدى ذلك إلى وجود حزب أغلبية في البرلمان ثم في الحكومة والعكس صحيح، فإذا كانت نسبة الأصوات المطلوبة صغيرة في متناول الأحزاب السياسية الصغيرة في الدائرة الانتخابية مكنها إذن من دخول البرلمان بعد حصولها على مقاعد معتبرة في عدد كبير أو صغير من الدوائر الانتخابية.[2]

إن كانت كل الدراسات تثبت بأن نظام التمثيل النسبي هو أكثر النظم الانتخابية عدالة من حيث التمثيل ،بتوافق عدد الأصوات مع عدد المقاعد المتحصل عنها ، إلا أنه بالمقابل يؤدي إلى كثرة الأحزاب و تعددها ، فهو يفتح المجال أمام جميع الأحزاب الكبيرة والصغيرة ، لدخول المجالس المنتخبة ، كل بنسبة عدد الأصوات التي تحصل عليها، وكثرة الأحزاب تجعل من الصعب قيام أغلبية منسجمة و ثابتة ، مما ينعكس سلبا عن أداء تلك المجالس لوظائفها .[3]

المحاضرة رقم 14

ثانيا: تأثير النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية

إن وجود الأحزاب المتعددة و مشاركتها الفعلية في المجالس المنتخبة تعتبر إحدى أهم الآليات الفاعلة لتوفير المساءلة على السلطات التنفيذية و إدارتها لشؤون المجتمع، والذي يرفع بدوره القدرة على المساءلة و الإصلاح في حال حدوث الخلل في التنفيذ أو في حالات خروج السلطات التنفيذية عن رغبات وإرادات الشعوب فيها.[4]

---

[1]Arend Lijphart, op. cit , p.483.

[2]A.Laurent, P.Delfosse, A-P. Frognier, op. Cit., p33.

[3] ثروت بدوي ، **النظم السياسية**، القاهرة :دار النهضة العربية ،1975، ص 282
أنظر Christophe broquet . Alain lancelot.op.cit.P08

أنظر Cotteret Jean-Marie, Emerie Claude, op. cit. p.92.

[4] عبد الكريم زهير الكابد ، مرجع سابق ، ص 231

تمثل أعمال "موريس ديفارجيه 1951-1976 نقطة الإنطلاقة الحقيقية في الدراسات التي تهتم بموضوع العلاقة بين النظام الانتخابي و النظام الحزبي ،حيث بين من خلال كتابه الأحزاب السياسية، أن نظام الأغلبية في دورة واحدة يؤدي إلى ثنائية حزبية ، بينما ينتج عن تطبيق كل من نظام الأغلبية في دورين أو النظام النسبي تعدد الأحزاب.[1]

بالنسبة لنظام الأغلبية في دورة واحدة ،استدل دوفرجيه بعاملين أساسيين، الأول تقني الذي يمنع تمثيل الحزب الثالث في البرلمان ، و العامل الثاني بسيكولوجي حيث أن الناخبين لا يرغبون في إهدار أصواتهم الانتخابية ، و بالتالي تجدهم يترددون أثناء التصويت على حزب ليس له حظوظ كبيرة بالفوز.أما بالنسبة للأنظمة النسبية فقال عنها أنها تساعد على خلق أحزاب جديدة بسبب أنها تؤدي إلى إثارة عواطف الرأي العام و لقد انتقده أندري بلي هنا، حيث قال أن هذا التفسير لا يرقى إلى ما يتوافق و منطق النسبية .

أما نظام الأغلبية في دورين بالنسبة لدوفرجيه، هو كذالك يؤدي إلى تعددية حزبية لأن الحسم في هذا الاقتراع لا يكون إلا في الدورة الثانية.و بالتالي تستطيع الأحزاب أن تتكتل و تقيم تحالفات.

في هذه النقطة بالخصوص يقول أندري بلي"Blais" أن تحليل دوفرجيه مهم لكن غير كامل، مهم لأنه أشار بأنه يمكن للأحزاب الصغيرة أن تحقق بقاءها و استمراريتها في نظام ما إذا ما وفقت في تشكيل التحالفات في الجولة الثانية, و غير كامل لأنه لم يحدد كيف و تحت أي شروط يمكن للأحزاب الصغيرة أن تنجح في تشكيل تحالفات. وبذالك تكون حسبه انعكاسات نظم الأغلبية في دورين على النظام الحزبي هي ذاتها التي يتسبب فيها النظام النسبي.[2]

بعد ذالك ظهرت دراستين فيما يخص العلاقة بين النظم الانتخابية والأحزاب،الأولى في سنة 1967 من طرف الباحث "دوغلاس روو"، والثانية سنة 1994 من طرف الباحث أروند ليفارت.

حيث أضاف روو في النظم النسبية، تأثير عامل حجم الدائرة الانتخابية (أي عدد مقاعد الدائرة الانتخابية) على عدد الأحزاب، مما يجعل العلاقة بين الصيغة الانتخابية و عدد الأحزاب معقدة جدا .[3]

أما ليفارت فقد بين في دراسته، العلاقة الموجودة بين نظام الأغلبية في دورة واحدة والثنائية الحزبية في البرلمان، حيث أظهرت النتائج أن عدد الأحزاب في البرلمان يكون بمتوسط 2.04 باستخدام

[1] Andre blais .**Mode de Scrutin et Système de Partis** . A- Laurent, P- Delfoss, A-P Frognier, **les systèmes électoraux : permanences et innovations**.paris: L'Harmattan .2004,., p47
[2] Ibid., p47
[3] Andre Blais. op. Cit, p 48

نظام أغلبية في دورة واحدة ، لكن العلاقة غير واضحة مع بقية نظم الأغلبية الأخرى. و لو أن نظام الأغلبية في جولتين لا يؤدي إلى ثنائية حزبية حقيقية ، حيث يتميز الدور الأول بالمشاركة المنفصلة للعديد من الأحزاب، إلا أن الدور الثاني عادة ما يشهد قيام تحالفات بين الأحزاب، مما يجعل التركيبة السياسية ثنائية.[1]

و حسب ليفارت كذالك، عدم التناسبية لا ينتج عنها بالضرورة عدد قليل من الأحزاب ، فبالرغم من أن نظام بقاعدة هوندت يتميز بأقل درجة من التناسبية في الأنظمة النسبية، إلا أنه يؤدي حسب نتائج ليفارت إلى معدل 3.70 حزب في البرلمان. الأنظمة النسبية الأخرى تعطي على التوالي معدل 3.46 حزب في البرلمان بالنسبة للأنظمة بقاعدة هار، ومعدل 3.29 حزب بالنسبة لأنظمة سانتياقو متغير ، دروب أو حسب التصويت الواحد المتحول .[2]

و أشار بول فروغني إلى أنه بالرغم من تلك الدراسات التي ألمت بتأثير النظم الانتخابية على الأحزاب إلا انه يجب أن لا نهمل دور الانشقاقات الاجتماعية، حيث قال عنها أنها هي التي تحدد من البداية القوى السياسية الحاضرة . النظام الانتخابي يظهر و كأنه تعبير لهذه الانشقاقات ، إنه في نفس الوقت نتيجة وسبب لتلك الانشقاقات. البلدان التي تحتوي عدد كبير من الانشقاقات من الصعب عليها أن تتلاءم مع نظام الأغلبية، بينما النظام النسبي يشجع الانشقاقات ويلعب دور في ذالك ،نظام متعدد الأحزاب يرتبط أكثر بعدد انشقاقات المجتمع أكثر من النظام الانتخابي نفسه، حتى وإن كان لهذا الأخير تأثير مؤكد.[3]

محاضرة رقم 15

ثالثا:تأثير النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي

[1] A.Laurent, P.Delfosse, A-P. Frognier, opcit .p35
[2] Ibid .p35
[3] Ibid.p 35

يتضح جليا أن الفرق الرئيسي ما بين نظام الأغلبية والنظام النسبي فيما يخص الحكومة يتجسد في عدد الأحزاب المشكلة لها، نظم الأغلبية خاصة ذات الدور الواحد تؤدي عادة إلى حكومة الحزب الواحد، بينما يؤدي النظام النسبي في أغلب الأحيان إلى حكومة ائتلافية، مع وجود بعض الاستثناءات.إلا أنه هناك بعض الدراسات بحثت بعمق العلاقة بين النظم الانتخابية والحكومة .[1]

من بين تلك الدراسات تلك التي قام بها الباحث "دي وانت" "Dewinte " حيث بين من خلالها أن الحكومة التي تنتج عن نظام الأغلبية لا تتطلب الوقت الكثير لتشكيلها، عكس الحكومة الائتلافية الناتجة عن النظام النسبي التي لا تتشكل قبل أن يتم التشاور مع مختلف التشكيلات السياسية المكونة لها، مما يستوجب المزيد من الوقت والانتظار[2].

وفي دراسة أخرى قام بها الباحث فروغني ، خلص فيها أن الحكومات المشكلة من حزب واحد تكون أكثر استقرارا من الحكومات الائتلافية .حيث بينت الدراسة أن مدة حكومات الحزب الواحد في النظم البرلمانية الأوربية الغربية هي بمعدل 32.9 شهر، أما حكومات الائتلاف فتبقى بمعدل 21.2 شهر (من 25.8 شهر بالنسبة لتحالف بحزبين، إلى 9 أشهر بالنسبة الائتلاف ب6 أحزاب وأكثر)[3].

يستطيع المواطن مراقبة نشاطات حكومة الحزب الواحد الناتجة عن نظام الأغلبية بسهولة ، طالما أن برنامج الحكومة هو نفسه البرنامج المقدم في الحملة الانتخابية.الأمر يختلف تماما في الحكومة الائتلافية حيث يستوجب الإعداد للبرنامج الحكومي التشاور مع كل الأحزاب المشاركة في التحالف، مما يجعله أكثر تعقيدا ، بالإضافة إلى أنه غالبا ما تفضل الحكومات الائتلافية ضم حزب أو العديد من الأحزاب التي لم تفوز في الانتخابات،مما ينعكس سلبا عن الأداء الرقابي ،و بالتالي لا يساعد ذالك على تكريس الرقابة الديمقراطية ،و تصبح الحياة السياسية أكثر غموضا و تعقيدا [4].

حكومة الحزب الواحد تكون ذات فعالية أكبر في سياساتها و تكون كذالك الأكثر استقرار طالما أنها لا تخضع لارتباطات و تعاقدات مع مختلف الأحزاب.[5]

---

[1] A.Laurent, P.Delfosse, A-P. Frognier, op.cit.p36

أنظر

David M.Farrel. Electoral Systems. Parties and Voters: a Comperative Overview . departement of Government. University of Manchester.p 07 .david.farrel@man.ac.uk

[2] A.Laurent, P.Delfosse, A-P. Frognier, opcit.p36

[3] Ibid.p36

[4] Ibid.p36

[5] أندرو و أليس وآحرون ، مرجع سابق، ص 73

إيجابيات نظام الأغلبية تعوض ما يسببه من عدم التناسب في عدد الأصوات و عدد المقاعد، و هذا يختلف بالنسبة للنظام النسبي حيث عوضت المساوئ الحكومية للنظام بالتمثيل العادل لمختلف الأحزاب سواء في البرلمان أو الحكومة.

في سنة 1994 قام ليفارت بمقارنة بين بعض الدول الغربية في مختلف المجالات حسب نظمها الانتخابية.حيث عرف نظام الأغلبية بين1971-1980 حسبأضعف نسبة مشاركة بالمقارنة مع الدول التي تتبع النظام النسبي، هذا لا يترجم الثقافة السياسية.(نسبة مشاركة 75.3 بالمائة للدول الأنغلوسكسونية و نسبة مشاركة 76.8 بالمائة لفرنسا مقابل نسبة مشاركة 84.5 بالمائة بالنسبة للدول التي تنتهج النظام النسبي RP.[1]

هناك مؤشر قدمه روبرت دال يقيس نوعية الديمقراطية و أوضح فيه أنه يكون بدرجة أعلى في الدول ذات النظام RP.

كما توصل كل من"كارتي" "Carty" و"بلاس"Blais" إلى النتيجة نفسها فيما يخص علاقة النظام الانتخابي بنسبة المشاركة الانتخابية وهذا عند دراسة 20 دولة غربية بين سنتي1847 و1982 في509 من المناسبات الانتخابية، حيث توصلا إلى أن نظام التمثيل النسبي كانت المشاركة الانتخابية فيه بنسبة 82,12 % ، أما نظام الأغلبية ذوالدور الواحد فكانت نسبة المشاركة فيه 77,6% ونظام الأغلبية ذو الدورتين بنسبة 73.6 %.

دور النظام النسبي إذن، إيجابي جدا فيما يخص المشاركة السياسية، بينما يؤدي نظام الأغلبية بالتأكيد إلى ميزات الوضوح والرقابة الديمقراطية من طرف المواطنين،و لقد تطرق إلى هذا الموضوع العديد من الدراسات المقارنة المعمقة والتي تبقى مفتوحة. [2]

هذه الدراسات كلها أكدت في معظمها نتائج جيدة تتعلق بطبيعة العلاقة بمختلف الأنظمة ومتغيرات مثل الاستقرار الحكومي والمشاركة الانتخابية. لكن هذه الموضوعات لم يتم الفصل فيها بشكل نهائي نظرا لإخلاف المقاييس المستخدمة من جهة واقتصارها على دول دون أخرى من جهة ثانية.

[1] A.Laurent, P.Delfosse, A-P. Frognier, opcit .p36
[2] Ibid .p36

وهناك من الباحثين من حاول إيجاد العلاقة بين النظم الانتخابية المختلفة والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية[1]. حيث ذهب"ليجبارت" "Lijphart" في دراسته حول التأثيرات السياسية للأنظمة الانتخابية، إلى اعتبار أن الدول المعتمدة على نظام التمثيل النسبي شهدت نسبة دخل فردي جيد ومتقارب بين أعضاء المجتمع كما شهدت هذه الدول نمو اقتصادي متماثل ونسبة تضخم منخفضة وذلك بين سنتي (1961-1988) وهذا وفق النسب التالية: (7,5% بالنسبة للدول الأنجلوساكسونية – نسبة 6,9% لفرنسا و6,3% بالنسبة للدول المعتمدة على التمثيل النسبي.وعرفت نسبة بطالة منخفضة حيث قدرت وفق الترتيب السابق (6,1%- 5,4%- 4,4%).[2] واستخلص"ليجبارت" "Lijphart" في الأخير أن أنظمة الأغلبية لا تحقق الكفاءة نفسها التي يمتلكها نظام التمثيل النسبي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.[3]

هناك بعد آخر مهم، خاص بالفرق بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي في تأثيرهما على العطاء الحكومي والبناء الديمقراطي ويتعلق الأمر بالتواصل بين برامج الحكومات المتعاقبة ومدى تكملتها لبعضها البعض. فنظام الأغلبية ذو الدور الواحد حتى ولو أدى إلى حكومة متجانسة فإن القطيعة التي تحدثها بعد انسحابها في مواعيد انتخابية قادمة،لا يمكن من وجود تكامل بين برنامج الحكومتين السابقة والآتية باعتبارها ذو توجهات مختلفة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية....إلخ[4]. أما الحكومات الائتلافية التي تنبثق عن تبني نظام التمثيل النسبي فهي في غالب الأحيان تتضمن نفس الأحزاب السياسية المشاركة في مختلف المواعيد الانتخابية، هذا ما يجعل برامج الحكومات المتعاقبة متكاملة في معظم الأحيان، حتى بالنسبة للمواطن وإن لم يتمكن من معرفة محتوى برامج الحكومات الائتلافية بشكل واضح إلا أنه مرتاح لحكومة تعبر عن الآراء المختلفة للرأي العام في المجتمع.[5]

---

[1] A.Laurent, P.Delfosse, A-P. Frognier, op.cit, p.38.
[2] Ibid.p36
[3] Ibid., p.36

[4] عبد الله بلغيث ، مرجع سابق ، ص55. نقلا عن

Pippa Norrice, **Electoral Engineering**, op. cit, P 56.

[5] عبد الله بلغيث ، مرجع سابق ص 56

الخاتمة

لقد بينت هذه الدراسة أن للأنظمة الانتخابية تأثيرات سياسية مهمة، سواء على تركيبة المجالس المنتخبة أو على الأحزاب السياسية وحتى على الاستقرار السياسي، وبذلك هي تتعدى القضايا التقنية التي تتعلق بالعملية الانتخابية وحساب الأصوات. هذه التأثيرات التي لا يمكن إغفالها عند صياغة أي

نظام انتخابي لمجتمع ما يهدف من خلالها تطوير الأداء الحكومي والبناء الديمقراطي وترشيد الحكم فـي الدولة.

قائمة المراجع

أولا : الكتب

أ- باللغة العربية

1. أحمد الخطيب نعمان، الوجيز في النظم السياسية، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر، 1999.
2. أمين بلال زين الدين ، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة دراسة مقارنة، الإسكندرية :دار الفكر الجامعي،2013.
3. برو فبليب ، **علم الاجتماع السياسي**، ت محمد عرب صلاصيلا، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
4. بدوي ثروت، النظم السياسية، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1975.
5. بيتام ديفيد، البرلمان والديمقراطية في القرن الواحد والعشرين ،بيروت :الإتحاد البرلماني الدولي ، 2007
6. بلال أمين زين الدين ، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة دراسة مقارنة، الإسكندرية :دار الفكر الجامعي،2013.
7. نور الدين حاروش ، الأحزاب السياسية ، الجزائر : دار الأمة، 2009.
8. دوفرجية موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.
9. رفعت محمد عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004.
10. ريبنولدزأندرو بن رايلي وأندرو أليس وآخرون، أشكال النظم الانتخابية ترجمة كريستينا خوشاباتو، نيويورك : مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر،2007.
11. سعد عبدو وآخرون، النظم الانتخابية، بيروت : مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، 2005.
12. س .جاي .جودوين.جيل ، الانتخابات الحرة و النزيهة ، ترجمة أحمد منيب –فايزة حكيم ،ط1،مصر :الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2000.

ب- باللغة الأجنبية

1. Andre blais . Mode de scrutin et système de partis, Laurent, P- Delfoss, A-P Frognier. les systèmes électoraux : permanences et innovations. paris : L'Harmattan .2004 .
2. Broquet Christophe. Alain lancelot. Les systèmes électoraux tableau de l'offre et critères de choix .STRASBOURG : CEDD ;2003
3. Cotteret Jean marie., emeri claude. Les systèmes électoraux,6ème édition. Paris : presses universitaire de France 1994

4. Duverger Maurice .institution politique et droit constitutionnel . 11ème édition .paris :DALLO .1970.
05. Gélard Patrice, jacques meurier,2 éme édition .Paris:Montchrestien.1997
06. J/C zarka les systems electoraux, ellipses Paris 1996
07. Laurent, P- Delfoss, A-P Frognier, les systèmes électoraux : permanences et innovations. paris : L'Harmattan .2004 .
08. Lijphart, Arend , the political consequences of electoral laws, American political science review, vol 84 , N"2 , june 1990.
09. Pierre Martin, Le role des modes de scrutin dans les processus de Démocratisation, dans A. Laurent, P.Delfosse, A-P Frognier, les systèmes Électoraux : permanences et innovations.Paris : L'Harmattan .2004
10. Pipa Norris, electoral engineering : voting rules and political behavior , New York : Cambridge university press, 2003.
11. Reynolds Andrew. La conception des Systèmes électoraux .Stockholm : IDEA .2002
12. Reynoldss, Reilly Ben, electoral systems designe, Stockholm:IDEA, 2005

ثانيا : الدوريات

أ. باللغة العربية

1. نعمان عصام ، نحو النسبة والخط الثالث والمقاومة المدنية، المستقبل العربي، عدد 345، نوفمبر 2007.
2. ديفيد بيتام ، الديمقراطية مبادئ. مؤسسات.و مشاكل ، مجلة الفكر البرلماني ، عدد05 ، الجزائر :مجلس الأمة ، 2004.

ب- باللغة الأجنبية

1. Norris Pipa, choosing electoral systems , international political Science review, vol 18 July, 1997.

رابعا :المذكرات

1. بلغيث عبد الله ، النظم الانتخابية في الجزائر و المغرب، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،1990-2004، دراسة مقارنة، جامعة السانية ، وهران 2006 .

سابعا :مواقع الأنترنت

ب- باللغة الأجنبية

2. David M.Farrel. Electoral Systems. Parties and Voters: a Comperative Overview. department of Government. University of Manchester. david.farrel@man.ac.uk

3. Systèmes électoraux.www.ensycclopedie.com.vu le 08-10-2009

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقدمة	01
02	مفهوم الحزب السياسي	02
03	أنواع الأحزاب السياسية	05
04	وظائف الأحزاب السياسية	07
05	مفهوم النظام الانتخابي	09
06	هندسة النظام الانتخابي	11
07	تصنيف النظم الانتخابية	18
08	نظام الأغلبية	19
09	النظام النسبي	27
10	الأنظمة المختلطة	41
11	التأثيرات السياسية للنظم الانتخابية	45
12	تأثير النظام الانتخابي على تركيبة المجالس المنتخبة	45
13	تأثير النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية	48
14	تأثير النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي	51
15	الخاتمة	55
16	قائمة المراجع	56